



## أثر الاستثمار المحلي والأجنبي على الميزان التجاري المصري

خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٣)

The impact of domestic and foreign investment on  
Egypt's trade balance during the period (2005-2023)

إعداد

الدكتور/ عثمان احمد عثمان

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة والتشريعات الاقتصادية والمالية

المعهد العالي للدراسات الإسلامية

البريد الإلكتروني : othman24244@yahoo.com

### المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار المحلي والأجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)، من خلال استعراض البيانات الاقتصادية وتحليل الاتجاهات المختلفة التي أثرت على الأداء التجاري لمصر. ويركز البحث على دراسة تطور الميزان التجاري، ومدى تأثير الاستثمارات في تحسين أو تفاقم العجز التجاري، وتم ذلك من خلال تقسيم الدراسة الى فترتين الفترة الاولى من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الي عام ٢٠١٣/٢٠١٤، والفترة الثانية من عام ٢٠١٤/٢٠١٥ الي عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، بالإضافة الي ذلك تم تحليل البيئة الاقتصادية والاستثمارية باستخدام نموذج التحليل الرباعي SWOT ، الذي يساعد في تقييم نقاط القوة والضعف، بالإضافة إلى الفرص والتهديدات التي تؤثر على التجارة الخارجية والاستثمار في مصر.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي، الميزان التجاري، نموذج التحليل الرباعي، الصادرات، الواردات، جمهورية مصر العربية.

### **Research summary**

This study aims to analyze the impact of domestic and foreign investment on Egypt's trade balance during the period (2005-2023), by reviewing economic data and analyzing the various trends that have impacted Egypt's trade performance. The research focuses on studying the development of the trade balance and the extent to which investments have improved or worsened the trade deficit. This was accomplished by dividing the study into two periods: the first period from 2005/2006 to 2013/2014, and the second period from 2014/2015 to 2023/2024. In addition, the economic and investment environment was analyzed using the SWOT analysis model, which helps assess strengths and weaknesses, as well as opportunities and threats affecting foreign trade and investment in Egypt.

**Keywords:** Domestic investment, foreign investment, trade balance, SWOT analysis model, exports, imports, Arab Republic of Egypt.

## مقدمة

يُعد الميزان التجاري أحد المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تعكس مدى توازن الصادرات والواردات لأي دولة، حيث يمثل الفرق بين قيمة السلع والخدمات المصدّرة والمستوردة. وتعتمد قدرة الدول على تحقيق فائض تجاري على مجموعة من العوامل الاقتصادية، من أبرزها حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، التي تلعب دورًا محوريًا في دعم الإنتاج المحلي وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية.

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، والتحديات التي تواجه الاقتصادات الناشئة، حيث تسهم نتائجه في تقديم توصيات عملية يمكن أن تساعد صناع القرار على تبني سياسات اقتصادية واستثمارية فعالة لدعم التجارة الخارجية وتعزيز مكانة مصر في الأسواق العالمية.

## أولاً: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة من عدة جوانب، حيث تسهم على المستوى الأكاديمي في إثراء الأدبيات البحثية المتعلقة بالعلاقة بين الاستثمار والتجارة الخارجية، أما من الناحية الاقتصادية، فإن الدراسة توفر رؤية تحليلية لدور الاستثمار المحلي والأجنبي في تحقيق التوازن التجاري، مما يساعد على فهم آليات تحسين الأداء التجاري لمصر. وعلى المستوى الاستراتيجي، تساهم الدراسة في تقديم توصيات عملية لصناع القرار، مما يساعد في وضع سياسات اقتصادية واستثمارية فعالة تعزز من قدرة مصر التنافسية في الأسواق العالمية وتدعم النمو الاقتصادي المستدام.

### ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار المحلي والأجنبي على الميزان التجاري المصري، خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٣) وينبثق من هذا الهدف مجموعة الأهداف الآتية:

دراسة العوامل التي تؤثر على تدفقات الاستثمار وأثرها على الصادرات والواردات. تقييم فعالية السياسات الاقتصادية والاستثمارية في تحسين الميزان التجاري المصري.

تقديم توصيات لتعزيز دور الاستثمارات في تحسين الأداء التجاري لمصر.

### ثالثاً: إشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية البحثية في: "إلى أي مدى يؤثر الاستثمار المحلي والأجنبي على الميزان التجاري المصري، وما هي العوامل الرئيسية التي تسهم في تحقيق التوازن التجاري خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٢٣؟"

### رابعاً: تساؤلات الدراسة

وبناء على مشكلة الدراسة يمكن طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى يساهم كلاً من الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في تحسين الميزان التجاري المصري، وينبثق من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

ما هو مفهوم الاستثمار والميزان التجاري؟

ما هي العوامل المحددة للاستثمار وتحليل الاستثمارات المحلية والأجنبية في مصر من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٣؟

كيف يؤثر الاستثمار على الميزان التجاري المصري؟

#### خامساً: مادة الدراسة

تتنوع مادة الدراسة بين المراجع العربية والأجنبية والمؤلفات الحديثة، وقواعد البيانات الخاصة بالاحصائيات الاقتصادية.

#### سادساً: منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الاستقرائي، والاسلوب الوصفي والتحليلي لتحليل بيانات الميزان التجاري والاستثمار خلال الفترة المحددة، بالإضافة الي استخدام تحليل SWOT لتقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تؤثر على التجارة والاستثمار في مصر.

#### سابعاً: خطة الدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار والميزان التجاري  
المبحث الثاني: العوامل المحددة للاستثمار وتحليل الاستثمارات المحلية والأجنبية  
في مصر من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٣  
المبحث الثالث: تقييم أثر الاستثمار على الميزان التجاري المصري.

## المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار والميزان التجاري

يعد الاستثمار المكون الثاني للإنفاق ويساعده علي زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لا يتأتى الا إذا كان الاستثمار يفيد خطة الدولة في التنمية التي تؤدي الي زيادة الدخل القومي وزيادة الصادرات وتقليل الاستيراد، مما يساعد على تحقيق فائض في الميزان التجاري وسوف نتناول ذلك في مطلبين:

**المطلب الأول: مفهوم وأهمية وأنواع الاستثمار.**

**المطلب الثاني: الميزان التجاري أهميته وأنواعه والعوامل المؤثرة عليه**

## المطلب الأول: مفهوم وأهمية وأنواع الاستثمار

إن الاستثمار له مفهوم وأهمية وأنواع أهمها الاستثمار المحلي والاجنبي الذي يؤثر في تقدم الدولة وتحقيق التقدم الاقتصادي، وتوجد تعريفات للاستثمار كما له أهمية وأنواع كالآتي:<sup>١</sup>

### أولاً: مفهوم الاستثمار:

يعد الاستثمار من المفاهيم الأساسية في الأدبيات الاقتصادية، حيث تتعدد تعريفاته وفقاً للسياق الاقتصادي الذي يُنظر إليه من خلاله. ومن أبرز التعريفات التي وردت في هذا المجال:

يُعرف الاستثمار بأنه عملية توظيف الأموال الفائضة في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة بهدف تحقيق نمو اقتصادي، من خلال خلق إنتاج جديد أو

---

<sup>١</sup> عبد الحفيظ، صفوت أحمد. "دور الاستثمار في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص". المجلة المصرية للقانون الدولي ١٨، العدد ١ (٢٠١٠): ٣٣-٣٦.

توسيع الإنتاج القائم، مما يسهم في زيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع، أو تحقيق زيادة فعلية في الثروة.

كما يُنظر إلى الاستثمار باعتباره إضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو رأس المال، وذلك من خلال استخدام المدخرات في إنشاء طاقات إنتاجية جديدة، تسهم في إنتاج السلع والخدمات، بالإضافة إلى الحفاظ على الطاقات الإنتاجية الحالية وتوسيعها.

أما الأمم المتحدة، فقد عرفت الاستثمار بأنه إجمالي تكوين رأس المال الثابت، أي النفقات المخصصة لحيازة السلع الرأسمالية الجديدة، بالإضافة إلى عمليات التجديد والتحسين التي تطرأ على السلع الرأسمالية القائمة داخل الدولة. ولا يقتصر مفهوم الاستثمار هنا على إضافة رأس المال النقدي لشراء الأصول الإنتاجية فحسب، بل يشمل أيضًا حيازة المستندات المالية وأي أشكال أخرى من الموجودات الاقتصادية.

#### ثانياً: الأهمية الاقتصادية الاستثمار

يُعتبر الاستثمار عنصراً أساسياً في الإنفاق العام والخاص عبر مختلف القطاعات، حيث يتميز بكونه مكوناً رئيسياً وسريع التأثير على الإنفاق، مما ينعكس مباشرةً على التغيرات في الطلب الإجمالي. ويحظى الاستثمار بأهمية كبيرة لدى جميع دول العالم، سواءً المتقدمة أو النامية، نظراً لدوره الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما يحظى الاستثمار باهتمام بالغ من قبل صناع القرار السياسي والاقتصادي، وذلك لما يترتب عليه من فائض اقتصادي يسهم في زيادة الدخل الوطني، وخلق فرص



عمل جديدة، وتعزيز معدلات الإنتاج، مما ينعكس إيجابًا على مستويات التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية.

علاوة على ذلك، فإن الاستثمار يُحدث آثارًا إيجابية على الاقتصاد الوطني من خلال توزيعه بشكل قطاعي وجغرافي، مما يعزز من نمو الدخل القومي، ويوفر المزيد من فرص العمل، ويزيد من حجم الإنتاج. وتؤدي زيادة معدلات الاستثمار إلى رفع الطاقة الإنتاجية للدولة، مما يسهم في تعزيز الدخل الوطني من خلال تأثير مضاعف الاستثمار، الذي يعمل على تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.<sup>١</sup>

يؤدي الاستثمار دورًا محوريًا في تحفيز النشاط الاقتصادي، حيث يُعد أحد أهم المتغيرات المؤثرة في تحديد معدلات النمو الاقتصادي. كما يساهم بشكل فاعل في دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات، بالإضافة إلى دوره الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما يُعتبر الاستثمار عنصرًا رئيسيًا في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يؤدي أي تغيير في حجمه إلى تغيرات مضاعفة في الدخل القومي وفرص التوظيف. كما يُحدد الاستثمار معدل سرعة النمو الاقتصادي في المجتمع، نظرًا لارتباطه الوثيق بتكوين رأس المال، والذي

---

<sup>١</sup> عبد اللاوي، وعبد السلام. "أهمية تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في تحقيق التنمية الشاملة - تركيا نموذجًا". مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد ٣، العدد ١ (٢٠١٩): ٢١٩-٢٣٦.

يُعد بدوره المحرك الأساسي للاستثمار، مما يؤثر مباشرة على مسار التنمية الاقتصادية.<sup>١</sup>

### ثالثاً: أنواع الاستثمار اقتصادياً والتميز بينها

#### ١. الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي

يقصد بالاستثمار الحقيقي هو التوظيف الذي يتحقق من شراء وبيع أو استخدام الأصول الإنتاجية التي تعمل على زيادة السلع والخدمات بشكل فائض مما يزيد من الناتج القومي الإجمالي، أما الاستثمار المالي لا ينتج عنه زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات وإنما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر لآخر والمتمثلة بشراء تكوين رأسمال موجود، كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع واذونات الخزينة مما يعمل على تحقيق إيرادات ووفورات مالية.<sup>٢</sup>

#### ٢. الاستثمار المولد أو المحث والاستثمار المستقل (التلقائي)

يتعلق الاستثمار المولد أو المحث أو المحفز بصورة مباشرة بالدخل أو الطلب الكلي حيث يرتبط هذا النوع ارتباطاً دالياً بالدخل فعند الزيادة في الطلب الكلي سيزداد الدخل والإنفاق مما يحفز المنشآت على توسيع طاقتها الإنتاجية لمواجهة الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي ويكون له تأثيراً مضاعفاً على مجمل الفعاليات الاقتصادية، أي

---

<sup>١</sup> السنطاوي، وأحلام. "العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والمحلي وأثرهما على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠١٧/٢٠١٨". المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (٢٠٢١): ٣-٢٣.

<sup>٢</sup> محمد غالي، "انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو فعال في التأثير الاقتصادي في الدول العربية". مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية - كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد ١٤ (٢٠٠٩): ص ٤٥.

سيحدث توسع تراكمي للاقتصاد وهنا يصبح الاستثمار المولد موجبا وبالعكس في حالة انخفاض الطلب الكلي يصبح سالبا<sup>١</sup>، أما الاستثمار المستقل عندما تكون الزيادة في الاستثمار مستقلة عن الدخل او الطلب الكلي حيث يرتبط بعوامل مستقلة كإدخال تقنيات جديدة وتطوير موارد جديدة ونمو السكان والقوى العاملة إضافة إلى السياسة الاستثمارية الحكومية.

### ٣. الاستثمار الصافي والاستثمار الإجمالي

يمثل الاستثمار الصافي الإضافات إلى رصيد رأس المال الحقيقي، أما الاستثمار الإجمالي يمثل ما يتم تخصيصه لمواجهة العوامل التي تؤثر على حجم الرصيد الفعلي لرأس المال والنتيجة عن الهلاك أو الاندثار أو التقادم في رأس المال الحقيقي. ويمثل مجموعهما الاستثمار الإجمالي<sup>٢</sup>.

### ٤. الاستثمار العام والاستثمار الخاص

يقصد بالاستثمار العام أن يتم الإنفاق من قبل الدولة بهدف تنمية البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلد في تحقيق مستوى التوظيف الكامل واستقرار المستوى العام للأسعار ولدعم القطاع الخاص أيضا لسد الفجوة الحاصلة في إنفاقه الاستثماري، أما المقصود

---

<sup>١</sup> حمدان، ولاء، مطلق الخالدي، جراح، العازمي، ولافي. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية في مصر". مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، المجلد ٤٥، العدد ٤ (٢٠٢٤): ٥٩٥-٦٠٢.

<sup>٢</sup> Grieco, Joseph M. "Foreign investment and development: Theories and evidence." *Investing in development* (2021): 35-60.

بالإنفاق الخاص فيتمثل في الإنفاق من قبل الأفراد والمنشآت الخاصة بهدف الربح بشكل أساسي وتكون معظم هذه الاستثمارات قصيرة الأجل.<sup>١</sup>

#### ٥. الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي

يقصد بالاستثمار المحلي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في داخل السوق المحلية والإقليمية للبلد بغض النظر عن طبيعتها وأدواتها الاستثمارية حيث يتم تمويل هذه الاستثمارات من قبل المدخرات الوطنية. أما الاستثمار الأجنبي أو الخارجي فيعني جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية بغض النظر عن طبيعتها وأدواتها الاستثمارية خارج النظام النقدي والمالي والاقتصادي والقانوني للدولة المستثمرة وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر وهو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية أو أن يكون غير مباشر أو ما يسمى بالاستثمار في الأوراق المالية هو استثمار مالي قصير الأجل.<sup>٢</sup>

#### ٦. الاستثمارات الإستراتيجية واستثمارات البنية الأساسية

الاستثمارات الإستراتيجية يأخذ صفتين الأولى دفاعية لحماية المشاريع الاستثمارية التي تواجه مسيرة التطور والثانية هجومية لما تتميز به المشاريع الاستثمارية من تقدم تكنولوجي تجعلها في المقدمة. أما المقصود باستثمارات البنية الأساسية فهي

---

<sup>1</sup> Lall, Sanjaya. "Theories of direct private foreign investment and multinational behaviour." *Economic and political weekly* (1976): 1331-1348.

<sup>2</sup> Moosa, Imad A. "Theories of foreign direct investment." In *Foreign Direct Investment: Theory, Evidence and Practice*, pp. 23-67. London: Palgrave Macmillan UK, 2002.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

الاستثمارات في مجال المصلحة العامة كمشاريع الطرق والجسور والاتصالات وكافة المرافق العامة وإسناد بعضها إلى القطاع الخاص حيث أصبح هذا الأمر طبيعياً في ظل مشروعات الـ (B.O.T).<sup>١</sup>

#### ٧. الاستثمارات في الموارد البشرية والاستثمارات الاجتماعية

الاستثمار في الموارد البشرية نوع مهم من أنواع الاستثمار يركز على الثروة البشرية ويقوم على أساس التنمية البشرية في إعداد وتدريب أفراد المجتمع ورفع المستوى التعليمي والمهني ليكونوا أداة فاعلة في سياسة التنمية الاقتصادية للدولة. أما الاستثمارات الاجتماعية فيقصد بها الاستثمارات التي تستهدف زيادة الرفاهية الاجتماعية للأفراد.<sup>٢</sup>

#### ٨. الاستثمار الثابت والاستثمار في المخزون

يقصد به الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت أي كل ما يضاف إلى الأصول بهدف التوسيع والمحافظة على الطاقة الإنتاجية فهناك استثمارات تولد زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية كإنشاء المباني والمصانع وعمليات الاستصلاح الزراعي، واستثمارات تولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية كالمشاريع الاستثمارية في البنى الارتكازية، والنوع الأخير من الاستثمارات لا تولد أي زيادة في الطاقة الإنتاجية بنوعها وهي الاستثمارات في مشاريع إنشاء النصب التذكارية والمتاحف. أما الاستثمار في المخزون فهو يمثل الإضافة في المخزون السلعي من مواد أولية أو

<sup>1</sup> Moosa, Imad A. "Theories of foreign direct investment.", Op.Cit, p27.

<sup>2</sup> Grieco, Joseph M. "Foreign investment and development: Theories and evidence.", Op.cit, p40.

نصف مصنعة أو نهائية الصنع لتسهيل العمليات الإنتاجية وعدم توقفها وبالتالي إذا كانت قيمة المخزون في نهاية السنة أكبر من أول السنة يكون الاستثمار موجبا حيث يتم استخراج صافي المخزون السلعي والذي يمثل قيمة التغير في قيمة المخزون من خلال طرح المخزون السلعي آخر المدة من أول المدة.<sup>١</sup>

#### رابعاً: أهداف ومحددات الاستثمار

لقد أصبح الهدف الأساسي من الاستثمار في هذا العصر تعظيم ثروة المستثمر في ضوء التطور الذي حصل في الفكر المالي والنظرية المالية، إذ يقع ضمن ذلك تحقيق الأرباح الذي يعد هدف تقليدي للمستثمرين، أي تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطر وإلى إنعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية وتوظيف الأموال للحصول على العائد للمستثمر يحفزه على الاستمرار في مشروعه الاستثماري وزيادته العائد وتنميته واستمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته.<sup>٢</sup>

وكذلك المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع (الأصول الحقيقية ) وتوفير مستوى مناسب من السيولة لضمان تغطية متطلبات العملية الإنتاجية للمشروع، ولذلك فإن أصحاب الأعمال والشركات ينخرطوا في الاستثمار بهدف تحقيق مردودات وافرة من الربح ، لذلك نجد أن أهم القوى الاقتصادية التي تحدد الاستثمار هي الإيرادات التي يتم جنيها من جراء ذلك الاستثمار من خلال الطلب على الناتج الذي يتم الحصول عليه من المشروع الاستثماري والتي تتأثر بصفة أساسية بأوضاع دورة النشاط الاقتصادي، وتكاليف الاستثمار التي تتحدد من

<sup>1</sup> Moosa, Imad. *Foreign direct investment: theory, evidence and practice*.

Springer, 2002.

<sup>2</sup> Idem.

خلال أسعار الفائدة والسياسة الضريبية، وكذلك التوقعات المستقبلية فالاستثمار غالبا ما يكون تطلعا للمستقبل فعندما تعتمد محددات الاستثمار على أحداث مستقبلية يصعب التنبؤ بها والتي ترافق المشروع الاستثماري الذي يحاول أن يحقق إيرادات تفوق التكاليف للبقاء في السوق من جهة والتي تواجه الاقتصاد ككل من جهة أخرى لذلك تكون من أكثر المكونات تقلبا في إجمالي الاستثمار، وهناك عددا من الظروف والمتغيرات الاقتصادية التي تحدد حجم ونشاط الاستثمار وهذه المحددات تمتاز بشموليتها وتأثيرها المباشر على المستثمر والسوق وهي كالآتي:<sup>١</sup>

١. توافر الائتمان المصرفي وهو عاملا محددًا ومؤثرا على الاستثمار لدعم وتشجيع الاستثمار.
٢. توافر النقد الأجنبي لتحقيق لمتطلبات العملية الإنتاجية والخدمية التي يتم استيرادها من الخارج.
٣. توافر الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد لكونهما من العوامل المهمة في تهيئة مناخ استثماري مناسب.
٤. سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال والتقدم التكنولوجي للدولة ودرجة المخاطر تُعد من العوامل المهمة التي تؤثر على القرار الاستثماري.
٥. تقلبات أسعار النفط عالمياً يُعد من العوامل المهمة والمؤثرة، فعند ارتفاع العوائد النفطية سيؤدي إلى توفير تخصيصات أكبر من قبل الدولة على

---

<sup>1</sup> Marandu, Edward Elirehema, and Tebo Ditsheuw. "An overview of the key theories of foreign direct investment: The way forward." *Advances in Social Sciences Research Journal* 5, no. 12 (2018).

المشاريع التنموية، مما لها الأثر في جميع مفاصل المجتمع وبالتالي على الاستثمار.<sup>١</sup>

## (١) المطلب الثاني: الميزان التجاري أهميته وأنواعه والعوامل المؤثرة

### فيه

يُعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو أحد مدخلات الناتج المحلي للدول، وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، ويُعد الميزان التجاري هو الأداة التي تُمكن الدولة من قياس مدى مساهمة وانخراط اقتصادها في الاقتصاد العالمي، وذلك من جانب التجارة المنظورة المتمثلة في السلع أو من جانب التجارة الغير منظورة المتمثلة في الخدمات.

**أولاً: تعريف الميزان التجاري:** تتعدد التعريفات الخاصة بالميزان التجاري والتي قد تختلف في صياغتها ولكن في المجل ف هي تحمل نفس المضمون، ومن أهمها: أنه الفرق بين نسبة الصادرات ونسبة الواردات في دولة معينة خلال فترة معينة وتتمثل هذه الصادرات والواردات على هيئة سلع أو خدمات يتم تصديرها للدول أو استيرادها. فرصيد الميزان التجاري (العلاقة بين صادرات وواردات الدولة) يُعبّر عنه بالمعادلة التالية:  $\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي قيمة الصادرات للدولة} - \text{إجمالي قيمة الواردات للدولة}$ .<sup>٢</sup>

---

<sup>١</sup> زينب عليوة. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر". المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط، المجلد ١٩، العدد ٢ (٢٠١١): ص ٤٤.

<sup>٢</sup> عبد الحليم الغندور، وتغريد محمد عاطف. "الأزمة الروسية الأوكرانية وأثرها على الميزان التجاري المصري (دراسة قياسية)". المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية) (٢٠٢٥): ص ٥٥.



وكذلك يُمكن تعريف الميزان التجاري على أنه جزء من ميزان المدفوعات لدولة ما يشمل السلع والخدمات المنظورة سواء كانت مصدرة أو مستوردة، بمعنى آخر يتم النظر للميزان التجاري على أنه رصيد العمليات التجارية (مشتريات ومبيعات) من السلع والخدمات، أو أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادةً سنة.

**ثانياً: أهمية الميزان التجاري:** يُمثّل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات في الدولة (أسعار الصادرات بالعملة المحلية وأسعار الواردات بالعملة الأجنبية)، والرصيد التجاري الإيجابي يدل على كفاءة الصناعة وفاعلية الشبكة التجارية، ولكن الرصيد التجاري السلبي يدل على عجز الهيكل في الدولة ويُضعف تنافسية الصادرات، وبالتالي تسعى كل الدول إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري أو على الأقل تحقيق حالة التوازن به وذلك يحدث عند تساوى صادرات الدولة مع واردتها<sup>١</sup>.

وكما أوضحنا سابقاً في تعريفات الميزان التجاري أنه الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات؛ لأنه يُوضح هيكل النشاط الانتاجي للدولة، حيث عندما يحدث عجز انتاجي فتلجأ الدولة للاستيراد، وعلى الجانب الآخر عدم تنوع النشاط الانتاجي؛

---

<sup>١</sup> محمد الغايش، ومسعود محمد. "السيطرة على عجز الميزان التجاري المصري في إطار التنمية المستدامة". مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد ٥٨، العدد ٦ (٢٠٢١): ٢٥٣-٢٨٨.

يؤدي إلى عدم قدرة الدولة على تكوين فائض وضعف الصادرات بها وحدوث عجز في الميزان التجاري للدولة.<sup>١</sup>

**ثالثاً: حالات الميزان التجاري:** وبسبب أهمية للميزان التجاري يجب توضيح حالات التوازن والاختلال التي قد تحدث به، وكما نعلم أنّ الاختلال يحدث بصورة مستمرة ولكن حالة التوازن نادرة الحدوث، وكل الدول تسعى للوصول للتوازن في الميزان التجاري الخاص بها، وذلك من خلال تقييد الاستيراد وزيادة الصادرات من أجل الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي.<sup>٢</sup> وحالات الميزان التجاري كالاتي:

١. **الميزان التجاري المتوازن:** هي التي قد تحدث عند التوازن في الميزان التجاري، وهو يعنى تساوى جانب الدائن مع المدين، أو يعني أيضاً تساوى المطلوبات المستحقة على الدول مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، وهذه هي حالة مستقرة لا تتطلب حدوث أي تغيير، وبالتالي تتحقق تلك الحالة عن:

الانتاج + الواردات = الطلب المحلي + الطلب الخارجي، فيما معناه:

الانتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

والصادرات هي الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وبالتالي لتحقيق ذلك التوازن يجب استقرار الأسعار المحلية، وتحقيق التوازن الداخلي، وثبات أسعار

---

<sup>١</sup> المرجع السابق، ص ٢٦٠.

<sup>٢</sup> Parikh, Ashok, and Corneliu Stirbu. *Relationship between trade liberalisation, economic growth and trade balance: an econometric investigation*. No. 282. HWWA discussion paper, 2004.

الصرف وتحقيق التوازن الخارجي، وبهذا نصل إلى توازن في الاقتصاد داخليًا وخارجيًا.<sup>١</sup>

## ٢. الميزان التجاري الإيجابي: تحدث تلك الحالة عند زيادة الجانب المدين على

الجانب الدائن، وزيادة حقوق الدولة عن متطلبات تلك الدولة في الدول الأخرى، فالميزان الإيجابي هو الذى يكون فيه صادرات الدولة من السلع والخدمات أكثر من وارداتها، وتُعرف هذه الحالة بالفائض في الميزان التجاري، ويتسم اقتصاد الدولة في هذه الحالة بالاستقرار، كما يُعتبر الفائض التجاري عادةً مؤشر على صحة الاقتصاد وقدرته التنافسية، لكنه يبقى أحيانًا غير كافٍ لإصدار حكم بهذا الشأن، خاصةً إذا تعلق الأمر بالاقتصاديات التي تُبالغ في اعتمادها على الصناعات الاستخراجية وتصدير المواد الأولية المعدنية والطاقة دون تحويلها، فيُمكن اعتبار هذه الاقتصادات أنها تفتقر إلى التنوع، وتكون عُرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى أزمات اقتصادية دورية.<sup>٢</sup>

## ٣. الميزان التجاري السلبي: زيادة التزامات الدولة للدول الأخرى عن حقوقها، أو

وضع يكون فيه الواردات الخاصة بالدولة من السلع والخدمات أكبر من صادراتها، فيما يُعرف بعجز في الميزان التجاري، ومن هنا تكمن المشكلة في حالة حدوث العجز وليس الفائض؛ لأنه عند حدوث فائض ترتفع أسعار صرف العملة في الدول الأخرى وتضعف الصادرات ويستمر الوضع كذلك

<sup>١</sup> Idem.

<sup>٢</sup> محمد الشافعي. "الميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا: نموذج الجاذبية". المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، المجلد ٣٧، العدد ٣ (٢٠٢٣): ٦٩١-٧١٩.

حتى يتحقق التوازن بين الصادرات والواردات، فحدوث الفائض يدل على التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية والوصول للتنمية الاقتصادية، ولكن نجد أنّ الدول النامية تُعاني من عجز في ميزانها التجاري؛ لأنها تقوم باستيراد السلع الرأسمالية لإقامة المشروعات بسبب ضعف انتاجها، كما أنّ العجز التجاري يُقرأ كدليل على ضعف تنافسية الدولة أمام المنتجات الأجنبية، ويؤدي إلى استنزاف احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، وبالتالي إلى ضرورة الاقتراض من الخارج في غياب موارد أخرى تسد العجز، مثل تحويلات العمال المقيمين بالخارج أو تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتضطر البلدان التي بها عجزًا تجاريًا هيكليًا إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية؛ أملًا في كبح جماح الواردات وتحفيز الصادرات، من أجل إعادة بعض التوازن إلى موازينها التجارية، لكن هذا الإجراء لا يخلو من مخاطر أحيانًا، حيث يُمكن أن يؤدي إلى التضخم دون التمكن من رفع حجم الصادرات بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات المستوردة التي تدخل في عملية الإنتاج.<sup>١</sup>

ويدفع الاقتصاد بذلك إلى الدخول في ركود تضخمي، ويشهد ارتفاعًا للأسعار مصحوبًا بركود في الانتاج ومعدلات بطالة مرتفعة، ولا تتحقق أهداف السياسات الاقتصادية.

<sup>١</sup> نجاة عبد الوهاب، "محددات عجز الميزان التجاري المصري خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٢١)".  
المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٨، العدد ١٦ (٢٠٢٣): ١٣-٥٢.

رابعاً: مكونات الميزان التجاري:<sup>١</sup>

يتكون الميزان التجاري من الصادرات والواردات، ولكل منهما أنواع كالتالي:

(أ) أنواع الصادرات:

١. صادرات منظورة: هي عبارة عن السلع التي يتم انتاجها محلياً ثم يتم تصديرها إلى الخارج، أي أنها صادرات الدولة من السلع مثل السلع الغذائية.
٢. صادرات غير منظورة: هي الخدمات التي تقوم بها المؤسسات المحلية ويتم تصديرها للخارج، أي صادرات الدولة من الخدمات مثل النقل والسياحة.

(ب) أنواع الواردات:

١. واردات منظورة: هي عبارة عن السلع التي يتم استيرادها من الخارج لتغطية الطلب المحلي، أي أنها واردات الدولة من السلع مثل السلع الغذائية.
٢. واردات غير منظورة: هي عبارة عن الخدمات التي يتم استيرادها من الدول الأجنبية إلى داخل الدولة، أي واردات الدولة من الخدمات مثل السياحة، التعليم.

خامساً: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري: هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الميزان التجاري وأهمها:<sup>٢</sup>

١. سعر الصرف: يؤدي انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة العملة) إلى زيادة صادرات الدولة من اسلع والخدمات وذلك بسبب القدرة التنافسية، والذي يؤدي

---

<sup>1</sup> Greenwood, Jeremy. "Non-traded goods, the trade balance, and the balance of payments." Canadian Journal of Economics (1984): 806-823.

<sup>2</sup> Alexander, Sidney S. "Effects of a Devaluation on a Trade Balance." Staff Papers-International Monetary Fund 2, no. 2 (1952): 263-278.

بدوره لتحسن موقف الميزان التجاري لصالح الدولة، وانخفاض قيمة الواردات، بينما يحدث العكس في حالة ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة).

٢. التضخم: حيث يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية، وبالتالي تقل الصادرات وتزداد الواردات؛ لأن أسعار السلع الأجنبية تُصبح أرخص نسبيًا عن أسعار السلع الوطنية، وينخفض الطلب على الصادرات المحلية، ومن هنا نلاحظ وجود علاقة عكسية بين التضخم والطلب على الصادرات المحلية، حيث ارتفاع التضخم يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات المحلية، والمتغير المستقل هنا التضخم والذي يؤثر على المتغير التابع وهو الطلب على الصادرات المحلية،

٣. معدل نمو الناتج المحلي: حيث الناتج المحلي الاقتصادي الداخلي من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة تكون سنة في الغالب يُمثل القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي تنتجها الدولة خلال فترة زمنية معينة، فهو الدخل المُكتسب في الحدود الجغرافية للدولة بغض النظر عن العناصر التي قامت بالإنتاج هل وطنية أم أجنبية، وعند زيادة الدخل الوطني في الدولة يزداد الطلب على الواردات والعكس يحدث عند انخفاض الدخل، فتوجد علاقة طردية بين الدخل والطلب على الواردات.<sup>١</sup>

٤. تغير سعر الفائدة: يؤثر ذلك على حركة رؤوس الأموال، حيث عند ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل؛ تؤدي لحدوث تدفق رؤوس الاموال إلى البلد من

---

<sup>1</sup> Bahmani-Oskooee, Mohsen. "What are the long-run determinants of the US trade balance?." *Journal of Post Keynesian Economics* 15, no. 1 (1992): 85-97.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

---

أجل الاستثمار وزيادة الانتاج المحلي وزيادة الصادرات، وعند خفض أسعار الفائدة؛ تؤدي إلى خروج رؤوس الأموال وخفض الانتاج وتقل الصادرات، وبالتالي يتأثر الميزان التجاري للدولة، وينجذب المستثمرين إلى المراكز المالية العالمية الأخرى وتُنقل رؤوس الأموال إليها.<sup>١</sup>

---

<sup>١</sup> نجاة عبد الوهاب. "محددات عجز الميزان التجاري المصري خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٢١)، مرجع سابق، ص ١٤.

## المبحث الثاني: العوامل المحددة للاستثمار وتحليل الاستثمارات

### المحلية والأجنبية في مصر من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٣

الاستثمار له أنواع أهمها الاستثمار المحلي والأجنبي ولكل منهما محددات وآثار فالاستثمار الأجنبي له مزايا وعيوب ويخضع لتحقيق الأرباح كهدف رئيسي دون النظر إلى تنمية الدولة وفي الغالب فإن الدول تسعى لتحقيق التنمية بزيادة الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية وبالإطلاع على أرقام الاستثمار المحلي والأجنبي منذ عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٢٣، يتضح مدى وحجم الاستثمارات في مصر تلك الفترة من خلال تقسيم المبحث كالآتي:

المطلب الأول العوامل المحددة للاستثمار المحلي والأجنبي

المطلب الثاني تحليل حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية من عام ٢٠٠٥ العام ٢٠٢٣.

### المطلب الأول: العوامل المحددة للاستثمار المحلي والاجنبي

الاستثمار المحلي والأجنبي له محددات وآثار ولذلك تم تقسيم المطلب إلى فرعين الفرع الأول العوامل المحددة للاستثمار المحلي والفرع الثاني العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي، وفي البداية نتناول الاستثمار المحلي.

#### الفرع الأول: العوامل المحددة للاستثمار المحلي

يلعب الاستثمار دوراً مهماً وبارزاً في عملية تحقيق النمو الاقتصادي وتسعى الدول الى تعزيز مستوياته والى استقطاب الاجنبي منه لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة في الاقتصاد، ونتيجة لذلك فقد تزايد اهتمام الدول في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وعملت على تحسين البيئة الجاذبة للاستثمار



مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني  
من خلال تحديث وتطوير القوانين والتشريعات الاقتصادية لتنسجم مع التطورات  
الاقتصادية، وسوف نتناول ذلك كالآتي:

### أولاً: مفهوم الاستثمار المحلي

تعرف الاستثمارات المحلية بأنها " جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والمشروعات التجارية... إلخ . كما يعرف الاستثمار المحلي بأنه: الاستثمار الذي يقوم بإدارته والحصول على أرباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات ويستوي في ذلك أن يكون ممولا عن طريق القطاع العام أو الخاص".<sup>١</sup>

والاستثمار المحلي: يقصد به توظيف الأموال الوطنية مختلف المجالات المتاحة للإستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الإستثمارية التي اختيرت للإستثمار . وقياساً على ذلك فإن الأموال التي وظفتها مؤسسات أو أفراد داخل الدول تعبر عن الاستثمارات المحلية اينما كانت مجالات الاستثمار المستخدمة مثل مشاريع تجارية، عملات أجنبية، ذهب وأوراق مالية متداولة ف السوق المالي..... إلخ.<sup>٢</sup>

---

<sup>١</sup> سيد عابد مخيمر. "المحددات الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري للفترة ١٩٨٠-٢٠١٥". المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد ١، العدد ٢ (٢٠١٦): ٢١٥-٢٤٦.

<sup>٢</sup> ياسر عبد الرازق، وآخرون. "دراسة قياسية اقتصادية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر كمحدد للنمو: دراسة مقارنة بين الدول العربية النفطية ودول غرب أفريقيا الرئيسية". مجلة البحوث والدراسات الأفريقية وحوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل - جامعة أسوان، المجلد ١، العدد ١ (٢٠٢٠): ١٦٣-١٩٨.

وعلى ضوء ما سبق نعرف الاستثمار المحلي انه الاستثمار الذي يكون للجماعات المحلية دور بارز فيه من أي جانب كان، وهو الاستثمار الذي يرتبط بإقليمها الجغرافي أو يخضع لسلطتها ، وينعكس عليها بالفائدة المادية أو المعنوية وعلى المستثمر، وعلى الدولة بشكل عام، بغض النظر عن ملكيته أو جنسية المستثمر أو نوعية النشاط أو مدته، ما لم يوجد نص قانوني خاص بخلاف ذلك.

### ثانياً: تمييز الاستثمار المحلي عن الاستثمار الوطني

قبل أن نميز الاستثمار المحلي عن الاستثمار الوطني لا بد أن نعرف الاستثمار الوطني بداية<sup>١</sup> ، فهناك عدة تعاريف للاستثمار الوطني نذكر أهمها:

الاستثمارات الوطنية هي المشروعات التي يتم إنشاؤها وتنفيذها داخل إقليم الدولة. وجاء نفس التعريف السابق للاستثمار الوطني لكن بمسمى آخر وهو الاستثمار الداخلي أي على أساس المعيار الجغرافي فالداخلي هو الوطني والخارجي هو الأجنبي". لذلك يجب مراعاة هذا الالتباس في المصطلحات، حتى يكون المعنى واضح عند المتلقي، وعلى كل حال فإنّ المعنى يتضح من خلال التعريف به بشكل لا لبس فيه.

وعلى العموم يندرج الاستثمار المحلي تحت الاستثمار الوطني، كونه في كل الأحوال جزء لا يمكن تجزئته عنه ، لأنّ الجماعات المحلية هي وحدة قاعدية للدولة وخاضعة لها وتحت وصايتها، وبما أنها لا تتمتع بالاستقلال الذاتي فهي عبارة عن إدارة محلية

<sup>١</sup> معروف هوشيار، الاستثمارات والأسواق المالية، عمان: دار الصفاء للنشر، ٢٠٠٣، ص ١٨ -

لإقليم معين، فلا يمكن أن نقول على الاستثمارات المحلية بأنها منفصلة عن الاستثمار الوطني<sup>١</sup> وأيضاً الفرق الآخر أن الاستثمار الوطني هو عبارة عن مجموع الاستثمارات في الدولة وعائده يعود على جميع المواطنين والدولة ككل بالأساس والإدارة المركزية هي المسؤولة عليه بشكل مباشر كونها صاحبة السيادة على ما يقع على أراضيها، لأن عوائده تعود إلى الخزينة العمومية لتوزع فيما بعد في الميزانية العامة للدولة.<sup>٢</sup>

والاستثمار المحلي يرجع هو الآخر بالفائدة على الدولة، إلا أنه يعود أيضاً وبشكل مباشر أولاً على الجماعات المحلية ومواطنيها بشكل لا ينتفع به باقي مواطني الدولة، إلا من طاله هذا الاستثمار بأي جانب من الجوانب، فالالاقتصاد الوطني والمحلي متكاملان فالاستثمار الوطني ينعكس إيجاباً على الإدارة المحلية والاستثمار المحلي سينعكس حتماً بالإيجاب على الاقتصاد الوطني لأنه جزء منه.

#### ثالثاً: المبادئ والمحددات التي يقوم عليها قرار الاستثمار

هناك مجموعة من المبادئ والمحددات والتي من خلالها يقوم القرار الاستثماري

(أ) المبادئ: من هذه المبادئ ما يلي:

١. مبدأ الاختيار: إن المستثمر الرشيد يبحث دائماً عن فرص استثمارية متعددة

لما لديه من مدخرات ليقوم باختيار المناسب منها بدلاً من توظيفها في أول

فرصة تتاح له، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي ليست لديه خبرة

---

<sup>١</sup> محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار، القاهرة: دار الفكر الجامعي،

٢٠٠٩، ص ٢٦

<sup>٢</sup> المرجع السابق، ص ٢٦.

في الاستثمار بأن يستخدم الوسطاء الحاليين ممن لديهم خبرة في هذا المجال.

٢. مبدأ المقارنة: أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة لاختيار المناسب منها وتتم المقارنة بالاستعانة بالتحليل الفني أو الأساسي لكل بديل ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملائمة.<sup>١</sup>

٣. مبدأ الملائمة: يطبق هذا المبدأ عمليا عندما يختار بين مجالات الاستثمار وأدواته ما يلائم رغباته وميوله التي يحددها دخله وعمره وعمله وكذلك حالته الاجتماعية ويقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار والتي يكشفها التحليل الفني أو الأساسي وهي:<sup>٢</sup>

- معدل العائد أو الاستثمار
- درجة المخاطرة التي يتصف بها ذلك الاستثمار
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأداة الاستثمار
- مبدأ التنويع حيث يلجأ المستثمر لتوزيع استثماراته وذلك للحد من المخاطر الاستثمارية وتجنب المخاطر غير النظامية

---

<sup>١</sup> سيدة كمال قرطام. "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من الفقر". مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية السياسة والاقتصاد، المجلد ٢٢، العدد ٣ (٢٠٢١): ٧-٣٦.

<sup>٢</sup> المرجع السابق. ص ١٢.

(ب) محددات الاستثمار

علي المستثمر اتخاذ القرار المناسب في ظل الاقتراحات المعروضة والممكنة ومختلف المتغيرات المحيطة من إمكانيات ومعلومات تغطي كافة المجالات المختلفة المتعلقة والمرتبطة بالمشروع الذي يرغب الاستثمار فيه، يعتبر الربح هو المحرك الأساسي لاتخاذ قرار الاستثمار، ويقاس الربح عن طريق الفرق بين الإيرادات الكلية المتوقعة والتكاليف الكلية المتوقعة حيث تعتمد الإيرادات المتوقعة على نمو الطلب مستقبلاً، بينما التكاليف المتوقعة تتمثل في التكاليف الثابتة كتكلفة الأرض والمعدات والآلات والتكاليف المتغيرة كتكاليف الطاقة والمواد الأولية وتكلفة الأموال. وتتمثل أهم العوامل المحددة للاستثمار في:<sup>١</sup>

١. تكاليف الاستثمار: يعتبر كل من سعر الفائدة والضرائب أهم العوامل التي تدخل في تكاليف الاستثمار.

٢. معدل العائد المتوقع من الاستثمار: إن زيادة الطلب الكلي، والذي يترجم بزيادة في الإيرادات، يحفز المستثمرين على القيام بمزيد من الاستثمارات وذلك من أجل مواجهة هذه الزيادة، وعادة ما تكون الزيادة في الاستثمار أكبر من الزيادة في الطلب الكلي.

٣. توقعات المستثمرين تلعب التوقعات دوراً مهماً في توجيه قرارات الاستثمار حيث تجد المستثمر يتخذ قراره الاستثماري بناءً على توقعاته المستقبلية بخصوص النشاط الاقتصادي في المجتمع فالتوقعات المتفائلة بخصوص

---

<sup>١</sup> مصبح الكلباني، راشد ناصر، نزار محمد أحمد، ومحمد زهر الدين زكريا. "استثمارات المؤسسات الأجنبية: الأنظمة القانونية وانعكاساتها على السياسات لتحقيق التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة." مجلة ماليزيا الشريعة والقانون ١١، رقم ٢ (٢٠٢٣). ص ٥٦.

ظروف الاستثمار مستقبلا تؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار والعكس صحيح، وترتبط التوقعات بخصوص المستقبل بطبيعة السياسة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي تتخذها الدولة اتجاه الاستثمارات أو توجيهها لمجالات معينة.

٤. التقدم العلمي والتكنولوجي: إن التقدم العلمي والتكنولوجي من شأنه أن يدفع المستثمر إلى التزايد المستمر في استثمار أمواله إذا أراد البقاء في السوق ومواجهة المنافسة الشديدة

ويواجه متخذ القرار الاستثماري العديد من الصعوبات والمشاكل التي ينبغي عليه أن يتغلب عليها حتى يخرج القرار الاستثماري بأعلى فعالية ممكنة، وتدور هذه المشاكل حول العديد من القضايا المتعلقة بموضوع الاستثمار فمنها ما يركز على الجانب المالي متمثلا في الصعوبات المالية وأهمها معدلات الضرائب المرتفعة، والرسوم العالية، وندرة رأس المال اللازمة للاستثمار.<sup>١</sup>

وبعض الصعوبات تشمل الجوانب الإدارية لعملية الاستثمار ومن أهمها نقص الخبرة الإدارية لدى القائمين على أمر الاستثمار والمستثمر نفسه أحيانا، بالإضافة للمشاكل الإدارية الأخرى كتعدد الإجراءات الإدارية والروتين، والفساد الإداري... إلخ وتشمل الصعوبات أيضا الجوانب الفنية ومنها نقص الخبرة الفنية أو نقص أحد العناصر اللازمة للعملية الإنتاجية كالمواد الخام أو العمالة، لذلك الاستثمار له آثار إيجابية للدولة وبالأخص الاستثمار المحلي.

---

<sup>١</sup> رفيق لوعيل، أثر اللامركزية على الاستثمار المحلي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ٥٧.

## الفرع الثاني: العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ذات أهمية كبيرة، إذ يعد من الأنشطة الاقتصادية الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي وتوجد له تعريفات كثيرة. سنحاول أن نشير إلى بعضها، ومن ثم التطرق إلى أهميته وإلى أشكاله وصوره المختلفة، وهذا فيما يلي:

### أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت التعاريف حول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء كانت من قبل أشخاص أو منظمات دولية، حيث عرف على أنه تحويلات مالية قادمة من الخارج في صور طبيعية أو نقدية أو كليهما، بهدف إقامة مشروع انتاجي في الاجل الطويل، لغرض التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من الارباح عن طريق الرقابة عند انتاج الوحدات وتسويقها.

كما عرف Ken Worthy الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ملكية ١٠% أو أكثر من أسهم الشركة أو المشروع (لقد حدد صندوق النقد الدولي ومنظمه التعاون الاقتصادي والتنمية تلك النسبة كدليل على قدره او السيطرة على قرارات الشركة)، وكما عرف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يمتلك فيه الاجانب (اي غير المقيمين) ١٠% أو أكثر من الاسهم او قوة التصويت في مشروع او كيان معين.<sup>١</sup>

<sup>١</sup> بندر بن صقر. "الاستثمار الأجنبي المباشر". مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، فرع دمنهور، المجلد ٢٩، العدد ٣٢ (٢٠١٧): ١-٥٧.

ونلاحظ مما تقدم، إن التعاريف تتفق في التركيز على عنصرين هما الملكية والادارة في تناول الاستثمار الاجنبي لكي تأخذ صفة الاستثمار الاجنبي المباشر، بالإضافة الى اقتران هذا النوع من الاستثمارات بحزمة من التطوير التكنولوجي والخبرات الادارية والفنية.

#### ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

زادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية الدولية، وذلك لأنه يعتبر محفز للنمو الاقتصادي ويقوم بدور فعال في تنمية اقتصاديات الدول النامية ومنذ استقلال الدول النامية تحاول تحقيق التنمية الاقتصادية ونقل اقتصادياتها من حالة التخلف والضعف الاقتصادي إلى وضع أفضل بحيث تكون قادرة على النمو الذاتي التلقائي المستمر، رغم كل محاولات هذه الدول، إلا إنها مازالت تعاني من العديد من الصعوبات والاختلالات الهيكلية التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة وتتمثل بعض الأسباب التي جعل الدول النامية تهتم بالاستثمارات الأجنبية المباشر كالآتي:<sup>١</sup>

١. يساعد على سد العجز في ميزان المدفوعات، وله أيضًا تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات بشكل عام وخاص، وخاصة في مراحل التدفق الأولى له.
٢. الاستثمارات لأجنبيه تعد من أهم العناصر الخارجية لتمويل التنمية في الدول النامية، وهو أفضل من مصادر التمويل الأخرى كالقروض مثلا التي تؤدي إلى تحمل الدولة لأعباء مالية كبيرة.
٣. يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر من الاهتمام بأنشطة البحث والتطوير في الدولة المضيفة، كما يساهم في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية

---

<sup>١</sup> ابن عامر مصطفى. "تأثير الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر الثالثة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، ٢٠١١. ص ١٨.



والتسويقية الحديثة إلى الدولة المضيفة، والذي يساهم في رفع كفاءة العمل وزيادة الإنتاجية.

### ثالثاً: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر:

تتباين صور واشكال الاستثمار الاجنبي المباشر وتتعدد تبعاً للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل، ويقدر مدى هذا التنوع والتباين في الأهمية والخصائص المميزة باختلاف اختبار وتفضيل كل من الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر من جهة، والشركات المتعددة الجنسية أو المستثمر الاجنبي من جهة أخرى، فيما يتعلق بتبني صور واشكال هذا النوع من الاستثمار، ويمكن ارجاع هذا التنوع والتباين في الاختبارات والتفضيلات الى عدة عوامل:<sup>1</sup>

١. اختلاف البنية الاقتصادية والاجتماعية والانظمة السياسية المطبقة في الدول المضيفة، والاهداف التي يسعى لتحقيقها من جراء الاستثمار الأجنبي.
٢. اختلاف خصائص الشركات المتعددة الجنسية او التي ترغب في انشاء استثمارات مباشرة مثل: حجم الشركة، انواع الخدمات او المنتجان التي تقدمها ومجالات النشاط الاقتصادي، واهداف وسياسات الشركة ... الخ.
٣. درجة المنافسة في السوق وخصائص المجال الاقتصادي الذي يمارس فيه الاستثمار الاجنبي المباشر نشاطه.

---

<sup>1</sup> Borensztein, Eduardo, Jose De Gregorio, and Jong-Wha Lee. "How does foreign direct investment affect economic growth?." *Journal of international Economics* 45, no. 1 (1998): 115-135.

### ويمكن تقسيم الاستثمار الاجنبي على النحو التالي:

#### أ) من ناحية الملكية:

##### ١. الاستثمارات الاجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي:

هي أكثر انواع الاستثمارات تفضيلاً بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية، حيث تكون في شكل فروع للإنتاج والتسويق وغيرها، تصب في النشاط الانتاجي او الخدمي في البلدان المضيفة، وبالرغم من ذلك فإن هذا الشكل من الاستثمارات يعتبر غير مفضل لدى أكثر الدول النامية خوفاً من التبعية الاقتصادية والتدخل والتأثير في القرارات الداخلية للدول المضيفة، وتتردد الدول النامية كثيراً في التصديق على مثل هذه الاستثمارات خوفاً من التبعية الاقتصادية، وسيادة احتكارات الشركات المتعددة الجنسية لأسواقها، وآثارها السياسية على الصعيدين المحلي والدولي، كما يؤدي عدم وجود استقرار سياسي في الدول المضيفة، يتعرض هذا النوع من الاستثمار إلى الأخطار غير التجارية مثل التأميم، والمصادرة، والتصفية للشركات الأجنبية، لكن بسبب زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية، وحتى الدول المتقدمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أشارت الدلائل العلمية إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية، واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.<sup>١</sup>

وقد استطاعت العديد من الدول النامية خاصة جنوب وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية التخفيف من الآثار السلبية لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، وتعظيم العوائد المتوقعة منه، وذلك عن طريق وضع عدد من النظم، والضوابط والتوجيه الجيد لها.

<sup>1</sup> De Mello Jr, Luiz R. "Foreign direct investment in developing countries and growth: A selective survey." *The journal of development studies* 34, no. 1 (1997): 1-34.

## ٢. الاستثمارات الأجنبية المباشرة المشتركة:

يعد هذا النوع من الاستثمار المباشر أحد مشروعات الاعمال الذي يمتلكه او يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة - المستثمر الاجنبي ورأس المال المحلي، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال، بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع أو العلامات التجارية وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية:<sup>١</sup>

١. الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني، والآخر أجنبي.
  ٢. أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
  ٣. قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.
  ٤. ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا، وغيرها.<sup>٢</sup>
- ولكي تتمكن الدول النامية تحقيق قدر من التوازن بين الاستثمارات الأجنبية، وما ي صاحبها من خبرات، وبين المحافظة على سيطرة العناصر الوطنية على

---

<sup>1</sup> Pandya, Sonal S. "Political economy of foreign direct investment: Globalized production in the twenty-first century." *Annual Review of Political Science* 19, no. 1 (2016): 455-475.

<sup>2</sup> Opoku, Eric Evans Osei, and Micheal Kofi Boachie. "The environmental impact of industrialization and foreign direct investment." *Energy Policy* 137 (2020): 111178.

اقتصادها القومي، وضعت بعض الدول في نص قوانينها الداخلية، ضرورة اشراك القطاع العام والخاص في رأس مال المشروع الأجنبي.

#### ب) من ناحية الغرض او الهدف:

##### ١. الاستثمار الباحث عن الاسواق:

شهد قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين ازدهاراً لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي، وذلك في ظل تطبيق سياسة إحلال الواردات. كما كان هذا النمط من الاستثمار هو السائد خلال موجة الاستثمارات الأمريكية في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكذلك في الاستثمارات اليابانية داخل الولايات المتحدة الأمريكية منذ أوائل الثمانينيات، وقد جاء هذا التوجه نتيجةً للقيود المفروضة على الواردات، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل في الدول المستضيفة، مما جعل الاستثمار المباشر فيها خياراً أكثر جدوى من التصدير إليها. وعلى الرغم من أن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على حجم الإنتاج، إلا أنه يعمل على تعويض الصادرات، ويحقق آثاراً إيجابية على الاستهلاك، كما يسهم بشكل غير مباشر في تنشيط التجارة الدولية، ونتيجةً لهذه العوامل، لجأت العديد من الشركات الأجنبية إلى الاستثمار المباشر كبديل للتصدير، وذلك لتفادي القيود التجارية والتكاليف المرتفعة. كما أصبح هذا الاستثمار خياراً أكثر استدامة وجدوى للدخول إلى الأسواق التي تتسم بارتفاع تكاليف النقل، مما عزز من انتشار هذا النمط من الاستثمارات في مختلف الدول.<sup>1</sup>

##### ٢. الاستثمار الباحث عن الكفاءة وجودة الاداء:

تسعى الشركات الأجنبية إلى استغلال الفوارق في تكاليف الإنتاج بين الدول، منها تكلفة العمل التي غالباً ما تكون مرتفعة في الدول المتقدمة، مما يدفع الشركات

---

<sup>1</sup> Seid, Sherif. *Global regulation of foreign direct investment*. Routledge, 2018. Pp30-35

الأجنبية إلى الاستثمار في الدول النامية بسبب انخفاض تكاليف العمل فيها وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج مما يترتب عنها زيادة في أرباح المستثمرين، حيث يهدف المستثمر الأجنبي إلى زيادة الربحية من خلال الاستفادة من توافر اليد العاملة الماهرة والمنخفضة الاجر في الدول المضيفة، حيث يتم ذلك عن طريق تمويل الشركة الام لجزء من خطوطها الانتاجية كثيفة العمل الى هذه الدول لتصنيع بعض اجزاء المنتج في الخارج بسبب ارتفاع الاجور في الدولة الام، او من خلال عمليات التجميع لمنتج معين لتصبح منتجات نهائية، الا ان هذا يتطلب تمتع الدولة المضيفة بقاعدة صناعية متطورة.<sup>1</sup>

### ٣. الاستثمارات الاجنبية المباشرة مشروعات تجميعية:

قد يتخذ الاستثمار الاجنبي المباشر صورة التعاقد بين الشركة الاجنبية الام والشركة المحلية بالدول المضيفة عن طريق منح تراخيص الانتاج والسماح لها باستخدام العلامة التجارية الخاصة بالشركة الام، بحيث يدعم القدرة التسويقية والتنافسية للشركة المحلية وامكانية نفاذ منتجاتها للأسواق الخارجية من خلال تمتعها بميزة العلامة التجارية، وفي اغلب الاحيان يرتبط دور المستثمر الاجنبي في مثل هذا النوع من الاستثمارات بتقديم الخبرة او المشورة الفنية الخاصة بالمشروع من تصميم وصيانة وخزن وتسويق.

---

<sup>1</sup> Fernandez, Manuel. "Analysis of foreign direct investment in Egypt."

*International Journal of Economics and Management Studies* 7, no. 11

(2020): 8-17.

#### رابعاً: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

هنالك الكثير من العوامل التي من شأنها أن تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة، فضلاً عن السياسات الحكومية التي تتبعها الدولة، إلا أن هنالك بعض العوائق التي تحول دون تحقيق تلك الجهود المرجوة منها، وعلى ذلك فيمكن اعتبار المحددات الرئيسية للاستثمار في الدولة هي:<sup>١</sup>

##### أ) المحددات الاقتصادية:

من العوامل المهمة للاستثمار هو توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها، حيث ان تدفق رأس المال الأجنبي جاء لاستغلال هذه الموارد لما يبرر بإمكانية الحصول على عوائد كبيرة، الا ان توفر هذه الموارد لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة، اذ لابد ان يصاحب هذه الموارد عدد من الحوافز مثل، معدلات التضخم وحجم السوق وغيرها:

##### ١. حجم السوق في الدولة المضيفة:

يكتسب مؤشر حجم السوق واحتمالات نموه أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعتبر الاقتصادات التي تتمتع بكبر حجم سوقها، اقتصادات جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية، فكبر حجم السوق أو توقعات نموه، عامل محفز ومشجع على دخول المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة المضيفة، لتأثيره على الطلب في تلك الدولة وبالتالي دفع وتشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار، ومن أهم المؤشرات المستخدمة في التعبير عن حجم السوق نجد

---

<sup>1</sup> EL-Saied, Fatama Al-Zahraa SM, and Essam M. Elgenady. "ROLE OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN THE FIELD OF RENEWABLE ENERGY IN EGYPT." *Journal of Environmental Science* 49, no. 12 (2020): 98-143.

حجم الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.<sup>١</sup>

## ٢. التضخم:

يعتبر إرتفاع معدلات التضخم عن عدم الاستقرار الاقتصادي للدولة، وهو ما يخلق حالة من عدم اليقين في المناخ الاستثماري، وعلى ذلك فإن إرتفاع معدلات التضخم يؤثر بشكل سلبي على نفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لإرتفاع التكاليف النسبية للإنتاج، مما يؤثر سلباً على الأرباح.

## ٣. سعر الصرف:

إن سعر الصرف العملة الوطنية للدولة المضيفة عنصراً هاماً من العناصر المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، استقرار سعر صرف العملة للدولة المضيفة سوف يحول دون تقلب حصيلة أرباح الشركات المستثمرة عند تحويلها للخارج، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين ورغبتهم في الاستثمار في تلك الدولة، فضلاً عن انخفاض سعر صرف العملة المحلية في مقابل العملات الرئيسية الأخرى يؤدي إلى انخفاض تكاليف المشروع عامة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدولة، في حين أن تقلب قيمة العملة الوطنية قد يجعل المستثمر يفقد الثقة في المناخ الاستثماري، ويتوقع المزيد من التقلبات مما يجعله قد يحجم عن الاستثمار في تلك الدولة أو على الأقل يخفض من حجم استثمارات.<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> محمد إمام، وآخرون. "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة في مصر". مجلة العلوم البيئية، جامعة عين شمس، المجلد ٥٠، العدد ٦ (٢٠٢١): ٥٤٥-٥٧٣.

<sup>٢</sup> عدلي شاكر. "تأثير التعقيد الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، المجلد ١٤، العدد ٤ (٢٠٢٣): ٢١٢-٢٥١.

#### ٤. البنية الأساسية:

تعتبر البنية الأساسية من أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في أي دولة، حيث أن توافرها يساهم في تيسير أعمال المستثمرين الأجانب، كما أن مشروعات البنية الأساسية في حد ذاتها قد تعتبر بمثابة فرصة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للقيام بتلك المشروعات في الدولة المضيفة، و على ذلك فإن غياب البنية الأساسية المتطورة كالاتصالات، النقل، المياه، الطاقة، من شأنه أن يثبط المستثمرين الأجانب، وذلك لأنه يرفع تكاليف المشروعات فضلاً عن إطالة الفترة الزمنية للقيام بأي نشاط استثماري.<sup>١</sup>

#### ٥. الأيدي العاملة المدربة:

توافر الأيدي العاملة المدربة يعتبر أحد أهم مقومات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن العمالة غير المدربة تردي إلى تقويض قدرة الشركات على توفير المزيد من فرص العمل، لذا فإن الأمر يستلزم توفير التعليم والتدريب الكافي للعمال.<sup>٢</sup>

#### (ب) المحددات السياسية:

يعد النظام السياسي في البلد أحد عوامل البيئة السياسية، حيث ان الاستقرار السياسي في اي بلد يؤثر بشكل كبير على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، فالمستثمر الأجنبي يتخذ القرار بقبول المشروع او رفضه، ليس على اساس حجم

<sup>١</sup> المرجع السابق، ص ٢٢٠.

<sup>٢</sup> محمد إبراهيم، محمد عباس. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في مصر

١٩٩١-٢٠٢٠". مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، المجلد ٢٤، العدد

٢ (٢٠٢٣): ١١٨-١٦٢.



السوق او العائدات فحسب، وانما على اساس مدى استقرار النظام السياسي في البلد، ولا يتوقع أبدا أن يقوم المستثمر الأجنبي بإنشاء مشروعات أو توطين أنشطته الاستثمارية إلا بعد أن يطمئن بالدرجة الأولى على الوضع السياسي والأمني في تلك الدولة، ويمكن الحكم على ذلك من خلال مستجدات الوضع السياسي العام وما يتسم به من استقرار، نوع نظام الحكم من حيث كونه ديمقراطيا أو ديكتاتوريا، مدى ما يحظى به نظام الحكم من قبول أو إعراض.<sup>١</sup>

### (ج) المحددات القانونية:

ان الاستثمارات الاجنبية تعتمد بصورة رئيسية على القوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز واعفاءات جمركية وضريبية، وكذلك ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: التأميم والمصادرة بالإضافة الى حق المستثمر في تحويل ارباحه لأي دولة بأي وقت شاء، حيث تتنافس دول العالم على اصدار قوانين وتشريعات للاستثمار تفوق الحوافز والضمانات في الدول الاخرى، بشرط ان لا تؤدي هذه الحوافز الى ضياع الموارد القومية وتمس سيادة الدول المضيفة ومكانتها، ولكي يكون الإطار القانوني والتنظيمي جذابا للاستثمار الأجنبي المباشر لابد من توافر عدة مقومات، من أهمها:<sup>٢</sup>

- توفر إطار قانوني موحد وواضح للاستثمار، يتميز بالشفافية والاستقرار، ويخلو من التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الصلة. كما يجب أن يكون هذا القانون متوافقاً مع المعايير والتنظيمات الدولية المعنية بحوكمة الاستثمار

<sup>١</sup> إمام محمد، وآخرون. "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة في مصر"، مرجع

سابق، ص ٤٤.

<sup>٢</sup> المرجع السابق، ص ٤٥.

وحمايته، إلى جانب تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة لتعزيز بيئة اقتصادية متوازنة.

- توفير ضمانات كافية لحماية المستثمرين من المخاطر المحتملة، مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، ونزع الملكية، مع التأكيد على أهمية وجود نظام يحمي حقوق الملكية الفكرية لضمان الاستفادة العادلة من الابتكارات والاستثمارات.

#### خامساً: مزايا وعيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

##### (أ) مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

##### ١. الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة معدل التكوين الرأسمالي:

تعاني الدول النامية من نقص في رؤوس الاموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها، فتلجأ لتعويض النقص الى القروض الاجنبية، التي تكون مضرّة على المدى القصير والمتوسط بالاقتصاد الوطني، بسبب التكاليف والفوائد الثقيلة، او اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتي تأتي اغلبها من جانب الشركات الاجنبية التي تستثمر اموالها في القطاعات الاقتصادية المتطورة التي يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها.<sup>١</sup> ومن هنا يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر اضافة الى التكوين الرأسمالي بحيث يعمل على تغطية فجوة الموارد المحلية الناتجة عن قلة الادخار، ويؤدي الى زيادة موارد الدول النامية من النقد الاجنبي، وكذلك زيادة الدخل المحلي الاجمالي والذي يمكن ان يدخر جزء منه ليتحول بعد ذلك الى استثمارات محلية ترفع معدل التكوين الرأسمالي.

<sup>١</sup> محمد إبراهيم، ومحمد عباس. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في مصر

١٩٩١-٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ١٢٠.

## ٢. الاستثمار الاجنبي والعمالة:

من الاهداف الاساسية التي تتبناها الدول النامية في خططها الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية، هو زيادة العمالة والحد من مشكلة البطالة، اذ تعاني الدول النامية من كافة اشكال البطالة سواء كانت بطالة هيكلية او احتكاكية او مقنعة، فيؤدي تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى خلق فرص استثمارية حقيقية، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، من خلال استغلال الطاقات البشرية، فضلاً عن ذلك ممارستها لنشاط تدريب العاملين، ونقل المهارات التنظيمية من الدول المتقدمة الى النامية مما يؤدي الى زيادة رأس المال البشري، ورفع كفاءته في الدول النامية المضيفة، وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

## ٣. الحد من الإختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

حيث إن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يحسن وضع ميزان المدفوعات، حيث يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بتعجيل الدول المضيفة على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي وبرامج الخصخصة، كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا، والمهارات، والقدرات التنظيمية والإدارية.<sup>١</sup>

## ٤. اندماج الاقتصاد القومي في الاقتصاد العالمي:

يتحقق هذا الاندماج من خلال مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة الإنتاج، نقل التكنولوجيا، زيادة تدفق رؤوس الأموال وزيادة حصته في الأسواق الدولية.

## ب) الآثار السلبية للاستثمار الاجنبي المباشرة:

<sup>١</sup> شادي شحادة. "أهمية الاقتصاد الأخضر في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية

على مصر". مجلة اقتصاد شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف - الجزائر، المجلد ٢٠،

العدد ٢ (٢٠٢٤): ٤٠١-٤١٤.

### ١. الآثار على ميزان المدفوعات:

على الرغم من الآثار الايجابية الاولية التي تحدثها الاستثمارات الاجنبية في موازين المدفوعات، سرعان ما تتقلب بعد وقت قصير الى اثار سلبية، حيث نجد ان عمل الشركات المتعددة الجنسيات سيؤدي الى زيادة واردات الدولة المضيفة للسلع الوسيطة والخدمات، وان تلك الشركات ستبدأ بتحويل ارباحها الى الخارج، وكذلك تحويل جزء من رواتب العاملين الاجانب في هذه المشاريع للخارج، مما ينعكس سلباً في تدني مستويات الاحتياطيات الاجنبية في ميزان مدفوعات الدول المضيفة.

### ٢. الآثار على التجارة الخارجية:

قد يكون الاستثمار الاجنبي المباشر بديلاً للتجارة الخارجية، وقد يكون مكماً لها، فإذا اسهمت الاستثمارات في تقديم موارد جديدة تمكن من انتاج سلع بكلفة اقل من المستورد في الدول المضيفة، فهذا يعني بأن الاستثمار الاجنبي بديلاً للتجارة الخارجية، وايضاً في حالة وجود عقبات وموانع تحول دون زيادة التجارة الخارجية مثل تكلفة النقل والتسويق وصعوبة التطورات التكنولوجية والادارية.

### ٣. الآثار على معدلات التضخم:

تتسم البلدان النامية بمصادر خاصة للضغط التضخمي فيها، مثل ارتفاع معدل النمو السكاني، وضعف مرونة الانتاج بسبب ضعف الجهاز الانتاجي بحيث لا يستجيب لزيادة الطلب في الاجل القصير، مما يؤدي الى زيادة الطلب على المعروض، وهذا يؤدي الى حدوث اختناقات وارتفاع الأسعار، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب عرض سلع جديدة من الشركات الاجنبية العاملة في هذه البلدان، كذلك جمود الجهاز المالي في البلدان النامية وغيرها من العوامل تعمل على ظهور حالات من التضخم في هذه البلدان، يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الحالات إلى وجود تدخل من قبل الشركات الأجنبية في السياسات الاقتصادية بالدولة وخاصة عندما تتعارض سياسة الدولة المضيفة مع أهداف ومصالح الشركات

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

الأجنبية. وكذلك يميز الاستثمار الأجنبي المباشر بين العمالة الأجنبية والعمالة في الدولة المضيفة من ناحية الأجور، فنجد أن العمالة الأجنبية تأخذ أجور أضعاف العمالة الوطنية.<sup>١</sup>

### المطلب الثاني: تحليل حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية من

٢٠٠٥/٢٠٠٦ الي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

شهدت الاستثمارات في مصر تطوراً ملحوظاً ولذلك تم تحليل حجم الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال فترتين الفترة الأولى من ٢٠٠٤ / ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٣ / ٢٠١٤ وهي المرحلة التي تظهر وجود استقرار وإصلاح هيكلي في الإقتصاد المصري بدأ منذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٣ وظهرت نتيجة الإصلاح في عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ وبعد ذلك قيام ثورة ٢٥ يناير والأحداث التي أدت بعد ذلك قيام ثورة ٣٠ يونية.

ثم الفترة الثانية والتي حدث بها استقرار سياسي حيث بدأ العمل في جذب الاستثمار والتي تبدأ من ٢٠١٤ / ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ ولذلك تم تقسيم المطلب إلى فرعين، الفرع الأول الاستثمارات المحلية والأجنبية منذ عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤، ثم الفرع الثاني الاستثمارات المحلية والأجنبية منذ عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤.

### الفرع الأول: الاستثمارات المحلية والأجنبية للفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦

الي ٢٠١٣/٢٠١٤

---

<sup>١</sup> محمد إبراهيم، ومحمد عباس محمد علي. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في مصر ١٩٩١-٢٠٢٠، مرجع سابق، ص ١٢٢.

١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٣)

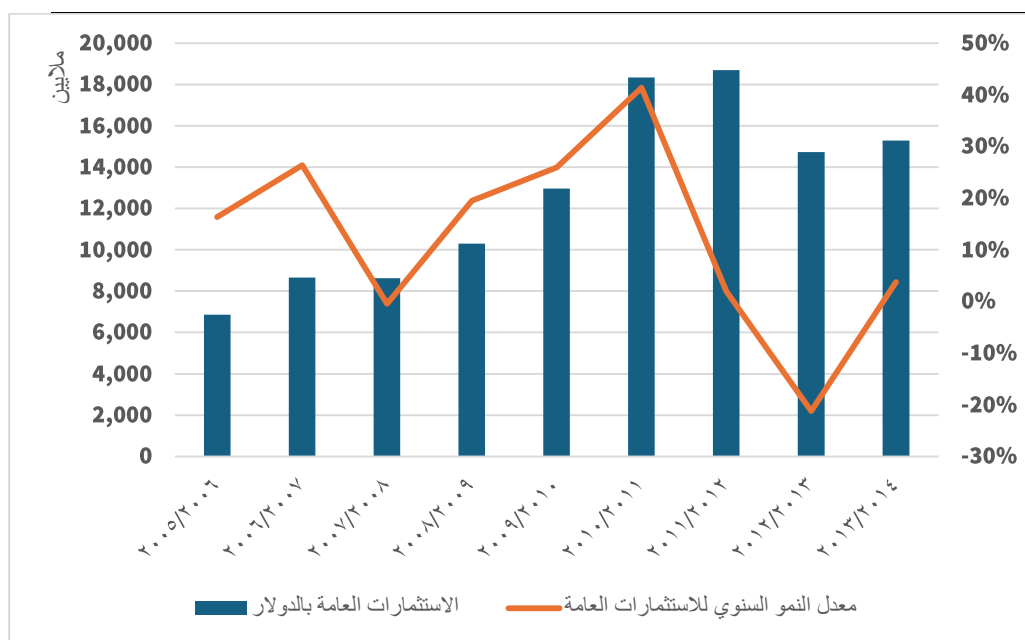
تنقسم الاستثمارات في اولا، الاستثمارات المحلية وثانياً، الاستثمار الاجنبي كالآتي:

اولاً: الاستثمارات المحلية للفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الي ٢٠١٣/٢٠١٤

شهدت الاستثمارات المحلية في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤ تطورات ملحوظة، حيث تذبذبت معدلات النمو بشكل كبير نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسات الاستثمارية المختلفة، وسوف نتناول الاستثمار المحلي في هذه الفترة في الشكل الآتي:

شكل (١) الاستثمارات المحلية في مصر للفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الي ٢٠١٣/٢٠١٤ (مليون دولار)

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

وبتحليل الشكل تبين ان الاستثمارات المحلية في ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بقيمة ٦,٨٥ مليار دولار، محققة معدل نمو إيجابي بنسبة ١٦%. استمر هذا الاتجاه التصاعدي في ٢٠٠٧/٢٠٠٦، حيث سجلت الاستثمارات ٨,٦٦ مليار دولار، بزيادة ملحوظة بلغت ٢٦%. ولكن في ٢٠٠٨/٢٠٠٧، لم تشهد الاستثمارات أي زيادة، حيث ظلت عند ٨,٦٢ مليار دولار، مما يشير إلى تباطؤ أو استقرار في السياسة الاستثمارية خلال ذلك العام.

في ٢٠٠٩/٢٠٠٨، عادت الاستثمارات للنمو بنسبة ١٩% لتصل إلى ١٠,٣٠ مليار دولار، واستمر هذا الاتجاه الإيجابي في ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمعدل نمو ٢٦% ليصل حجم الاستثمارات إلى ١٢,٩٧ مليار دولار، مما يعكس دفعة قوية في الإنفاق الاستثماري خلال تلك الفترة. وشهد ٢٠١١/٢٠١٠ أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة،

#### ١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٣)

حيث قفزت الاستثمارات بنسبة ٤١% لتصل إلى ١٨,٣٤ مليار دولار، وهو ما يشير إلى توسع كبير في المشروعات العامة.

لكن بعد هذا الارتفاع الحاد، تباطأ النمو في ٢٠١١/٢٠١٢ ليصل إلى ٢% فقط نتيجة عدم الاستقرار السياسي بقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث بلغت الاستثمارات ١٨,٦٩ مليار دولار. ثم شهدت الاستثمارات في ٢٠١٢/٢٠١٣ انخفاضًا كبيرًا بنسبة ٢١-%، حيث تراجعت إلى ١٤,٧٣ مليار دولار، مما يعكس فترة من التحديات الاقتصادية التي ربما أثرت على الإنفاق الاستثماري. وفي ٢٠١٣/٢٠١٤، عاد النمو بنسبة ٤% فقط، لتصل الاستثمارات إلى ١٥,٢٨ مليار دولار، وهو ما يشير إلى بداية التعافي بعد التراجع السابق.

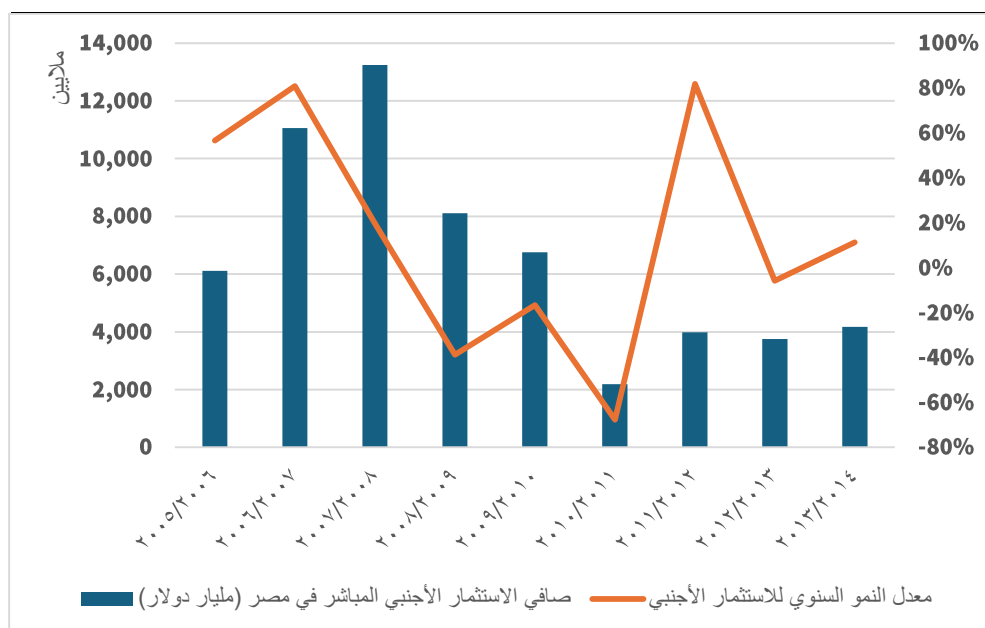
#### ثانيًا: الاستثمار الأجنبي المباشر من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤

شهدت مصر تطورًا ملحوظًا في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤، حيث مرت بمراحل ازدهار وتراجع نتيجة لتغيرات اقتصادية وسياسية. بدأت هذه الفترة بنمو قوي في الاستثمارات، ثم تعرضت لانخفاض حاد بسبب الأزمات المالية وعدم الاستقرار، قبل أن تبدأ محاولات التعافي في السنوات الأخيرة من الفترة. وسوف يتم توضيح ذلك في الشكل التالي.

شكل (٢) صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر للفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤ (مليون دولار)



مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

تبين انه في المرحلة الأولى من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، سجلت مصر معدلات نمو مرتفعة في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفع من ٦,١ مليار دولار إلى ١٣,٢ مليار دولار. وخلال هذه السنوات، كانت معدلات النمو السنوي قوية، حيث وصلت إلى ٥٧% في ٢٠٠٦/٢٠٠٥، ثم ارتفعت إلى ٨١% في العام التالي، قبل أن تتباطأ إلى ٢٠% في ٢٠٠٨/٢٠٠٧. هذا النمو القوي يعكس ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة، مدعومًا بالإصلاحات الاقتصادية والسياسات الجاذبة للاستثمار.

لكن مع اندلاع الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في التراجع بشكل ملحوظ. ففي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، انخفضت الاستثمارات إلى ٨,١ مليار دولار، مسجلة تراجعًا بنسبة ٣٩%. استمر هذا التراجع في ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنسبة ١٧% ليصل الاستثمار إلى ٦,٧ مليار دولار، ثم جاء الانخفاض الأكبر في

#### ١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٣)

٢٠١١/٢٠١٠، حيث هبطت الاستثمارات إلى ٢,١ مليار دولار، أي بانخفاض نسبته ٦٨%. تعكس هذه التراجعات الحادة تأثير الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى العوامل الداخلية وقيام ثورة ٢٥ يناير التي ربما زادت من تردد المستثمرين في ضخ رؤوس الأموال والاستثمارات.

بدأت الاستثمارات الأجنبية في التعافي تدريجيًا. ففي ٢٠١٢/٢٠١١، شهدت مصر انتعاشًا قويًا بنسبة ٨٢%، لترتفع الاستثمارات إلى ٣,٩٨ مليار دولار. إلا أن هذا التعافي لم يكن مستقرًا، حيث انخفض الاستثمار مجددًا في ٢٠١٣/٢٠١٢ بنسبة ٦% ليصل إلى ٣,٧٥ مليار دولار، قبل أن يعاود النمو بنسبة ١١% في ٢٠١٤/٢٠١٣ ليصل إلى ٤,١٨ مليار دولار. يشير هذا التذبذب إلى أن مصر كانت تمر بمرحلة استعادة ثقة المستثمرين، ولكن بوتيرة غير مستقرة.

#### الفرع الثاني: الاستثمارات المحلية والأجنبية للفترة من ٢٠١٥/٢٠١٤

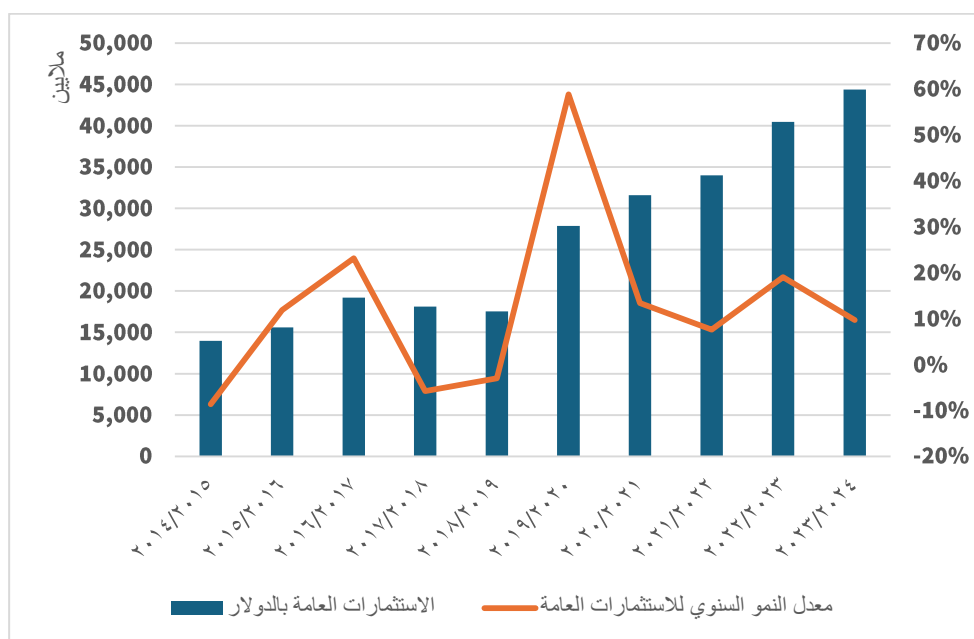
الي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

بدأ الاستقرار السياسي وهدوء الأوضاع منذ عام ٢٠١٤/٢٠١٥ ومحاولة جذب الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، وسنتناول الاستثمارات المحلية ثم الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥ الي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

#### أولاً: الاستثمارات المحلية للفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥ الي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

شهدت الاستثمارات المحلية في مصر تذبذبًا ملحوظًا خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث تأثرت بعدة عوامل اقتصادية وسياسات استثمارية مختلفة، وسوف نعرض ذلك في الشكل التالي.

شكل (٣) الاستثمارات المحلية في مصر للفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥ الي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (مليون دولار)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

ويتضح من الشكل السابق ان الاستثمارات المحلية في ٢٠١٥/٢٠١٤ بدأت عند ١٣,٩٦ مليار دولار، مسجلة انخفاضاً بنسبة -٩% مقارنة بالعام السابق، مما يشير إلى تباطؤ في الإنفاق الاستثماري الحكومي. ومع ذلك، بدأت هذه الاستثمارات في التعافي خلال العامين التاليين، حيث ارتفعت بنسبة ١٢% في ٢٠١٦/٢٠١٥ لتصل إلى ١٥,٦١ مليار دولار، ثم شهدت قفزة أكبر بنسبة ٢٣% في ٢٠١٧/٢٠١٦ لتصل إلى ١٩,٢٢ مليار دولار.

#### ١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٣)

لكن في ٢٠١٧/٢٠١٨ و ٢٠١٨/٢٠١٩، عادت الاستثمارات إلى التراجع، حيث انخفضت بنسبة -٦% و -٣% على التوالي، مما يعكس تحديات اقتصادية أو أولويات إنفاق مختلفة في تلك الفترة. هذا التراجع لم يستمر طويلاً، حيث شهدت الاستثمارات المحلية انتعاشاً قوياً في ٢٠١٩/٢٠٢٠، حيث ارتفعت بنسبة ٥٩% لتصل إلى ٢٧,٨٧ مليار دولار، مما يدل على زيادة كبيرة في الإنفاق الاستثماري، ربما بسبب مشروعات تنمية كبرى أو استجابة للأوضاع الاقتصادية العالمية.

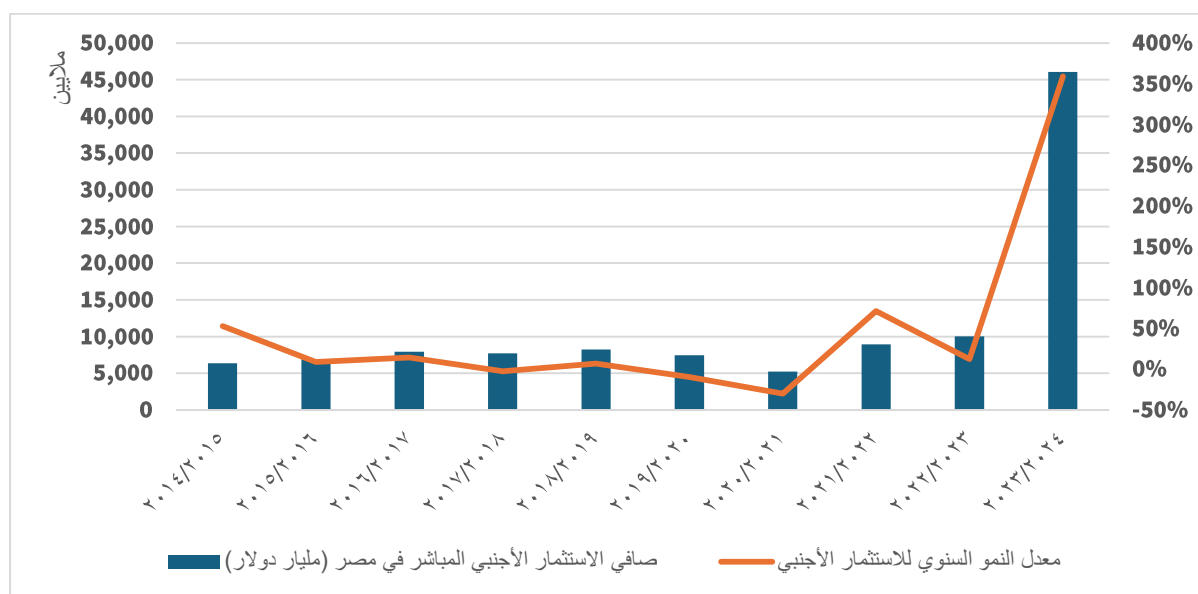
استمر الاتجاه التصاعدي في ٢٠٢٠/٢٠٢١، حيث زادت الاستثمارات بنسبة ١٣%، ثم شهدت نمواً مستقراً بنسبة ٨% في ٢٠٢١/٢٠٢٢. في ٢٠٢٢/٢٠٢٣، ارتفعت الاستثمارات بنسبة ١٩%، مما يعكس تعزيزاً للإنفاق الحكومي على المشروعات الكبرى. وأخيراً، في ٢٠٢٣/٢٠٢٤، استمرت الاستثمارات في النمو ولكن بوتيرة أبطأ، حيث بلغت ١٠%، لتصل إلى ٤٤,٣٨ مليار دولار، مما يشير إلى استقرار في السياسة الاستثمارية.

#### ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر من ٢٠١٤/٢٠١٥ الي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر تقلبات ملحوظة خلال السنوات العشر الماضية، حيث تأثرت بعدة عوامل اقتصادية محلية وعالمية، ونستعرض ذلك في الشكل التالي.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

شكل (٤) صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر للفترة من ٢٠١٥/٢٠١٤ الي ٢٠٢٤/٢٠١٣ (مليون دولار)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

تبين من الشكل السابق ان الفترة من ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٢٠١٧/٢٠١٦ شهدت استقرارًا نسبيًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بدأت بقيمة ٦,٣٨ مليار دولار في ٢٠١٥/٢٠١٤ محققة نموًا بنسبة ٥٣%. استمر النمو في السنوات التالية، لكنه تباطأ ليسجل ٩% في ٢٠١٦/٢٠١٥ و ١٤% في ٢٠١٧/٢٠١٦، مما يعكس استقرارًا لكنه دون مستوى الطموحات.

بعد ذلك، دخلت الاستثمارات في مرحلة من التذبذب والتراجع خلال الفترة من ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٢٠٢١/٢٠٢٠، حيث بدأت بالتراجع بنسبة -٣% في ٢٠١٨/٢٠١٧، ثم شهدت ارتفاعًا طفيفًا بنسبة ٧% في ٢٠١٩/٢٠١٨. لكن سرعان ما عاد التراجع ليسجل -١٠% في ٢٠٢٠/٢٠١٩، وتفاقم الوضع في ٢٠٢١/٢٠٢٠.

#### ١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٣)

عندما انخفضت الاستثمارات بنسبة -٣٠% لتصل إلى ٥,٢١ مليار دولار. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بتأثيرات جائحة كورونا والظروف الاقتصادية العالمية التي أثرت سلبًا على تدفقات الاستثمار الأجنبي.

مع بداية ٢٠٢٢/٢٠٢١، بدأت مصر في استعادة جاذبيتها الاستثمارية، حيث قفزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٧١% لتصل إلى ٨,٩٤ مليار دولار. تبع ذلك نمو إضافي بنسبة ١٢% في ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مما يشير إلى تحسن تدريجي في مناخ الاستثمار. ومع ذلك، كانت المفاجأة الأكبر في ٢٠٢٣/٢٠٢٤، حيث شهدت الاستثمارات قفزة استثنائية بنسبة ٣٥٩%، لتصل إلى ٤٦,٠٧ مليار دولار، وهو ما يشير إلى دخول استثمارات ضخمة، نتيجة مشروعات استراتيجية جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية.

### المبحث الثالث: تقييم أثر الاستثمار على الميزان التجاري المصري

للاستثمارات أثر كبير في الميزان التجاري لتأثيره على الصادرات والواردات، ولذلك لتقييم أثر الاستثمار على الميزان التجاري لا بد من معرفة الميزان التجاري وتحليل هيكل الميزان التجاري من خلال فترتين أيضا من عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣ / ٢٠٢٤، ثم الفترة الثانية من عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ إلى ٢٠١٣ / ٢٠٢٤. وحيث أن البحث تناول تحليل الاستثمار المحلي والأجنبي وكذلك سنتناول تحليل هيكل الميزان التجاري في نفس الفترة، فقد تم استخدام التحليل الرباعي SWOT وهو نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات، وهو تحليل يوضح تأثير الاستثمار على الميزان التجاري، وتم ذلك في مطلبين هما:

- المطلب الأول: تحليل الميزان التجاري المصري من عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤
- المطلب الثاني: نموذج التحليل الرباعي SWOT لأثر الاستثمار المحلي والأجنبي على الميزان التجاري المصري.

### المطلب الأول: تحليل الميزان التجاري لمصر للفترة من ٢٠٠٥ الي عام

٢٠٢٣

يُعد الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس أداء التجارة الخارجية للدولة، حيث يقيس الفرق بين قيمة الصادرات والواردات خلال فترة زمنية محددة. يهدف هذا المبحث إلى تحليل تطورات الميزان التجاري لمصر على مدار ما يقرب

#### ١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٣)

من عقدين، مع التركيز على العوامل التي أثرت على أداء الصادرات والواردات، والتغيرات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد المصري في هذه الفترة. وتم تحليل ذلك في فرعين كالآتي:

#### الفرع الأول: تحليل الميزان التجاري لمصر الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤.

شهد الميزان التجاري المصري خلال هذه الفترة تقلبات ملحوظة نتيجة لتغيرات الاقتصاد المحلي والعالمي، حيث تأثرت التجارة الخارجية بعدة عوامل، منها الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، والتغيرات السياسية مثل (ثورة ٢٥ يناير - وثورة ٣٠ يونية) والاقتصادية الداخلية التي انعكست على أداء الصادرات والواردات. في هذا المطلب، سيتم تحليل الميزان التجاري خلال هذه المرحلة، مع التركيز على مكونات الصادرات والواردات وأهم الأسواق التجارية التي تعاملت معها مصر.

#### أولاً: تحليل هيكل الصادرات المصرية

تعكس الصادرات المصرية مدى قدرة الاقتصاد على الإنتاج والمنافسة في الأسواق العالمية. خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤، شهدت الصادرات المصرية تغيرات ملحوظة من حيث قيمتها واتجاهاتها الجغرافية والقطاعات التي تساهم في نموه، وفيما يلي أهم مؤشرات هيكل الصادرات المصرية:



مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

١. حجم الصادرات المصرية وفقاً للمناطق الجغرافية الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٥

إلى ٢٠١٣/٢٠١٤

شهدت الصادرات المصرية تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤، حيث ارتفعت قيمتها الإجمالية من ١٨,٤ مليار دولار إلى ٢٩,٣ مليار دولار في ٢٠٠٧/٢٠٠٨، قبل أن تتذبذب في السنوات التالية. هذا التغير يعكس تأثيرات مختلفة، مثل الأوضاع الاقتصادية العالمية مثل الازمة المالية العالمية وتبعاتها، والتغيرات في السياسات التجارية، ومستوى الطلب في الأسواق الخارجية، وسوف نعرض تفصيلاً بيانات حجم الصادرات في هذه الفترة في الجدول الآتي.

جدول رقم (١)

الصادرات المصرية وفقاً للمناطق الجغرافية خلال الفترة (من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى

٢٠١٣/٢٠١٤) القيمة بالمليون دولار

| السنة     | الاتحاد الأوروبي | الدول الأوربية الأخرى | روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة | الولايات المتحدة الأمريكية | الدول العربية | الدول الآسيوية (غير العربية) | الدول الأفريقية (غير العربية) | استراليا | دول ومناطق أخرى | إجمالي الصادرات |
|-----------|------------------|-----------------------|-----------------------------------------|----------------------------|---------------|------------------------------|-------------------------------|----------|-----------------|-----------------|
| ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ٦٩٤٨,٠           | ٩٦٤,٥                 | ٦٨,٧                                    | ٥٦٤٤,٣                     | ٢١٢٥,٢        | ٢٠٩٤,٠                       | ٢٥١,٣                         | ١٦,٩     | ٣٤٢,٢           | ١٨٤٥٥,١         |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٧٤٤٠,٦           | ١٠٤٨,٦                | ١٥١,٩                                   | ٦٨٤٩,٨                     | ٢٧٢٩,٦        | ٢٩٦٩,٠                       | ٣٢٨,١                         | ٦٤,٠     | ٤٣٥,٩           | ٢٢٠١٧,٥         |
| ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | ٩٨٠٨,٢           | ١٣٤٣,٣                | ١٥٨,٥                                   | ٩٢٧٩,٢                     | ٣١٥٥,٩        | ٤٣٦٤,٣                       | ٧٨٦,٢                         | ٢١,٢     | ٤٣٩,٠           | ٢٩٣٥٥,٨         |
| ٢٠٠٩/٢٠٠٨ | ٨٥٤٤,٢           | ٨٩٩,٣                 | ١٦١,٢                                   | ٦٤٢١,٩                     | ٣٨٥٢,٠        | ٣١٤٤,٢                       | ٦٣٩,٥                         | ١٤,١     | ١٤٩٢,٥          | ٢٥١٦٨,٩         |
| ٢٠١٠/٢٠٠٩ | ٨٤٧٩,٨           | ١٠٧٢,٩                | ١١٩,٩                                   | ٤٤٠٨,٧                     | ٤٧٦١,٣        | ٣٤٠٠,٠                       | ٣٨٠,٩                         | ١٨,٣     | ١٢٣١,٣          | ٢٣٨٧٣,١         |
| ٢٠١١/٢٠١٠ | ١١٤٣٧,٠          | ١٧٠٤,٨                | ١٩١,٦                                   | ٣٦٠٠,٣                     | ٤٨٦٤,٧        | ٤٠٢٦,١                       | ٥٤٢,٩                         | ١٤,٩     | ٦١٠,٢           | ٢٦٩٩٢,٥         |
| ٢٠١٢/٢٠١١ | ٩٠٧١,٠           | ١٤١٨,٧                | ١٠٧,٤                                   | ٣٤٣١,١                     | ٥٣٢٤,٣        | ٤٦٢٠,٤                       | ٤٩٩,١                         | ٢٢,٢     | ٥٧٧,٧           | ٢٥٠٧١,٩         |

١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٣)

|         |        |      |       |        |        |        |       |        |         |           |
|---------|--------|------|-------|--------|--------|--------|-------|--------|---------|-----------|
| ٢٦٩٨٨,١ | ١٨٨٤,٠ | ٢٢,٣ | ٤٤٠,١ | ٤٩١٢,٨ | ٥١٦٠,٩ | ٣٧٥٧,٩ | ١٥٠,٥ | ١٧٥٥,٩ | ٨٩٠٣,٧  | ٢٠١٣/٢٠١٢ |
| ٢٦٠٢٢,٦ | ٢٤٤٦,٥ | ١٦,١ | ٤٨٥,٣ | ٣٤٦٧,٥ | ٥٤٧٢,٤ | ٢٥١٠,٧ | ١٨٣,٩ | ١٣٧١,١ | ١٠٠٦٩,١ | ٢٠١٤/٢٠١٣ |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية،  
<https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series>، تاريخ الدخول يناير ٢٠٢٥.

يتضح من الجدول رقم (١) تباين الصادرات المصرية وفقاً للمناطق الجغرافية في هذه الفترة حيث كان الاتحاد الأوروبي الوجهة الرئيسية للصادرات المصرية، فقد سجل أعلى قيمة له عند ١١,٤ مليار دولار في ٢٠١٠/٢٠١١، مما يعكس قوة العلاقات التجارية بين مصر ودول الاتحاد. إلا أن هذا الرقم تراجع لاحقاً إلى ١٠,٠ مليار دولار في ٢٠١٣/٢٠١٤. ويرجع هذا الانخفاض الي تباطؤ النمو الاقتصادي في بعض دول الاتحاد الأوروبي وتغيرات في الطلب على المنتجات المصرية، أما السوق الأمريكية، فقد شهدت تذبذباً واضحاً، حيث بلغت الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة ذروتها عند ٩,٢ مليار دولار في ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ثم بدأت في الانخفاض الحاد حتى وصلت إلى ٢,٥ مليار دولار في ٢٠١٣/٢٠١٤.

من ناحية أخرى، حققت الدول العربية نمواً مطرداً كوجهة رئيسية للصادرات المصرية، إذ ارتفعت من ٢,١ مليار دولار في ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى أكثر من ٥,٤ مليار دولار في ٢٠١٣/٢٠١٤. هذا يعكس توسع التعاون الاقتصادي بين مصر والدول العربية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على المنتجات المصرية في هذه الأسواق نتيجة عوامل مثل القرب الجغرافي والتشابه في احتياجات المستهلكين.

فيما يتعلق بالأسواق الآسيوية، شهدت الدول الآسيوية غير العربية ارتفاعاً واضحاً في استقبال الصادرات المصرية طبقاً لبيانات الجدول رقم (١)، حيث زادت من ٢,٠ مليار دولار في ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٤,٩ مليار دولار في ٢٠١٢/٢٠١٣،

## مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

مما يشير إلى توسع مصر في الأسواق الآسيوية والاستفادة من الطلب المرتفع في هذه المنطقة. وبالمثل، ازدادت الصادرات إلى الدول الأفريقية غير العربية، حيث وصلت إلى ٧٨٦ مليون دولار في ٢٠٠٧/٢٠٠٨، مما يدل على تحسن العلاقات التجارية مع أفريقيا، رغم التذبذب في السنوات اللاحقة.

أما روسيا ودول الكومنولث المستقلة، فقد سجلت أرقامًا منخفضة نسبيًا، حيث لم تتجاوز الصادرات المصرية إليها حاجز ١٩١ مليون دولار في أي سنة، ما يشير إلى محدودية العلاقات التجارية بين مصر وهذه الدول خلال هذه الفترة، فيما يخص الأسواق الصغيرة مثل أستراليا، كانت الصادرات المصرية إليها ضعيفة جدًا، حيث لم تتجاوز ٦٤ مليون دولار في أي سنة، مما يعكس قلة الطلب على المنتجات المصرية في هذه المنطقة أو ضعف الروابط التجارية المباشرة.

بناءً على بيانات الجدول رقم (١) يمكن القول إن مصر اعتمدت بشكل رئيسي على الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والدول العربية كمحاور رئيسية للصادرات، بينما كانت الأسواق الآسيوية والأفريقية بمثابة أسواق نامية ذات فرص نمو مستقبلية. ومع ذلك، فإن التذبذب في بعض الأسواق مثل الولايات المتحدة وروسيا يشير إلى الحاجة إلى استراتيجيات تجارية أكثر استقرارًا وتنوعًا في الأسواق المستهدفة، مما يمكن أن يعزز من استدامة نمو الصادرات المصرية في المستقبل.

١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٢٣ - ٢٠٠٥)

٢. نسبة مساهمة المناطق الجغرافية في الصادرات المصرية في الفترة (من

٢٠٠٦/٢٠٠٥ الي ٢٠١٣/٢٠١٤)

يوضح الجدول رقم (٢) توزيع الصادرات المصرية بين مختلف المناطق الجغرافية خلال الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤، موضحة التغيرات في الحصة السوقية لكل منطقة وهو ما يعرضه الجدول الآتي.

جدول رقم (٢)

نسبة مساهمة المناطق الجغرافية في الصادرات المصرية خلال الفترة (من

٢٠٠٦/٢٠٠٥ الي ٢٠١٣/٢٠١٤)

| السنة     | الإتحاد الأوروبي | الدول الأوربية الأخرى | روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة | الولايات المتحدة الأمريكية | الدول العربية | الدول الآسيوية (غير العربية) | الدول الأفريقية (غير العربية) | استراليا | دول ومناطق أخرى |
|-----------|------------------|-----------------------|-----------------------------------------|----------------------------|---------------|------------------------------|-------------------------------|----------|-----------------|
| ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ٣٧,٦٥%           | ٥,٢٣%                 | ٠,٣٧%                                   | ٣٠,٥٨%                     | ١١,٥٢%        | ١١,٣٥%                       | ١,٣٦%                         | ٠,٠٩%    | ١,٨٥%           |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٤٠,٣٢%           | ٥,٦٨%                 | ٠,٨٢%                                   | ٣٧,١٢%                     | ١٤,٧٩%        | ١٦,٠٩%                       | ١,٧٨%                         | ٠,٣٥%    | ٢,٣٦%           |
| ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | ٥٣,١٥%           | ٧,٢٨%                 | ٠,٨٦%                                   | ٥٠,٢٨%                     | ١٧,١٠%        | ٢٣,٦٥%                       | ٤,٢٦%                         | ٠,١١%    | ٢,٣٨%           |
| ٢٠٠٩/٢٠٠٨ | ٤٦,٣٠%           | ٤,٨٧%                 | ٠,٨٧%                                   | ٣٤,٨٠%                     | ٢٠,٨٧%        | ١٧,٠٤%                       | ٣,٤٧%                         | ٠,٠٨%    | ٨,٠٩%           |
| ٢٠١٠/٢٠٠٩ | ٤٥,٩٥%           | ٥,٨١%                 | ٠,٦٥%                                   | ٢٣,٨٩%                     | ٢٥,٨٠%        | ١٨,٤٢%                       | ٢,٠٦%                         | ٠,١٠%    | ٦,٦٧%           |
| ٢٠١١/٢٠١٠ | ٦١,٩٧%           | ٩,٢٤%                 | ١,٠٤%                                   | ١٩,٥١%                     | ٢٦,٣٦%        | ٢١,٨٢%                       | ٢,٩٤%                         | ٠,٠٨%    | ٣,٣١%           |
| ٢٠١٢/٢٠١١ | ٤٩,١٥%           | ٧,٦٩%                 | ٠,٥٨%                                   | ١٨,٥٩%                     | ٢٨,٨٥%        | ٢٥,٠٤%                       | ٢,٧٠%                         | ٠,١٢%    | ٣,١٣%           |
| ٢٠١٣/٢٠١٢ | ٤٨,٢٥%           | ٩,٥١%                 | ٠,٨٢%                                   | ٢٠,٣٦%                     | ٢٧,٩٦%        | ٢٦,٦٢%                       | ٢,٣٨%                         | ٠,١٢%    | ١٠,٢١%          |
| ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٥٤,٥٦%           | ٧,٤٣%                 | ١,٠٠%                                   | ١٣,٦٠%                     | ٢٩,٦٥%        | ١٨,٧٩%                       | ٢,٦٣%                         | ٠,٠٩%    | ١٣,٢٦%          |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية، <https://www.cbe.org.ar/economic-research/time-series>، تاريخ الدخول يناير ٢٠٢٥.

## مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

تشير البيانات في الجدول السابق الي أن الاتحاد الأوروبي استحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات المصرية طوال الفترة، حيث بلغت مساهمته ٣٧,٦٥% في ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وارتفعت إلى ٦١,٩٧% في ٢٠١٠/٢٠١١. لكن هذه النسبة تراجعت إلى ٤٥,٥٦% في ٢٠١٣/٢٠١٤، مما يشير إلى انخفاض الاعتماد على هذا السوق في السنوات الأخيرة، كما شهدت الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية تذبذبًا ملحوظًا، حيث سجلت أعلى نسبة في ٢٠٠٧/٢٠٠٨ عند ٥٠,٢٨%، لكنها انخفضت بشكل واضح إلى ١٣,٦٠% في ٢٠١٣/٢٠١٤. ويرجع هذا الانخفاض الي تغير السياسات التجارية لتنويع الأسواق المصرية.

من ناحية أخرى، ارتفعت الصادرات المصرية إلى الدول العربية بشكل مستمر خلال الفترة، حيث زادت من ١١,٥٢% في ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٩,٦٥% في ٢٠١٣/٢٠١٤. يعكس هذا النمو تعزيز العلاقات التجارية مع الدول العربية، مما يجعلها واحدة من الأسواق الرئيسية للصادرات المصرية، أما الدول الآسيوية غير العربية، فقد شهدت زيادة كبيرة في حصتها من الصادرات المصرية، حيث ارتفعت من ١١,٣٥% في ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٦,٦٢% في ٢٠١٢/٢٠١٣، لكنها تراجعت لاحقًا إلى ١٨,٧٩% في ٢٠١٣/٢٠١٤. يشير هذا التغير إلى محاولات مصرية لاقتحام أسواق آسيا، ولكن دون استقرار طويل الأمد.

بينما ظلت الصادرات إلى الدول الأفريقية غير العربية منخفضة طوال الفترة، حيث تراوحت بين ١,٣٦% و ٤,٢٦%، مما يدل على ضعف العلاقات التجارية مع هذه الأسواق رغم الفرص الكبيرة المتاحة بها. كما شهدت الدول الأوروبية الأخرى تحسنًا ملحوظًا، حيث ارتفعت مساهمتها من ٥,٢٣% في ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى

١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٢٣ - ٢٠٠٥)

٩,٥١% في ٢٠١٢/٢٠١٣، مما يعكس تنويع الوجهات التصديرية داخل أوروبا، اما بالنسبة لروسيا ودول الكومنولث المستقلة، فقد ظلت مساهمتها محدودة طوال الفترة، حيث لم تتجاوز ١,٠٤%، مما يشير إلى ضعف العلاقات التجارية مع هذه المنطقة. كما أن الصادرات إلى أستراليا ودول أخرى بقيت عند مستويات متدنية جدًا، حيث لم تتجاوز ٠,٣٥% في أي سنة، وفيما يلي اجمالي نسبة الصادرات المصرية الي المناطق الجغرافية خلال الفترة (من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الي ٢٠١٣/٢٠١٤).

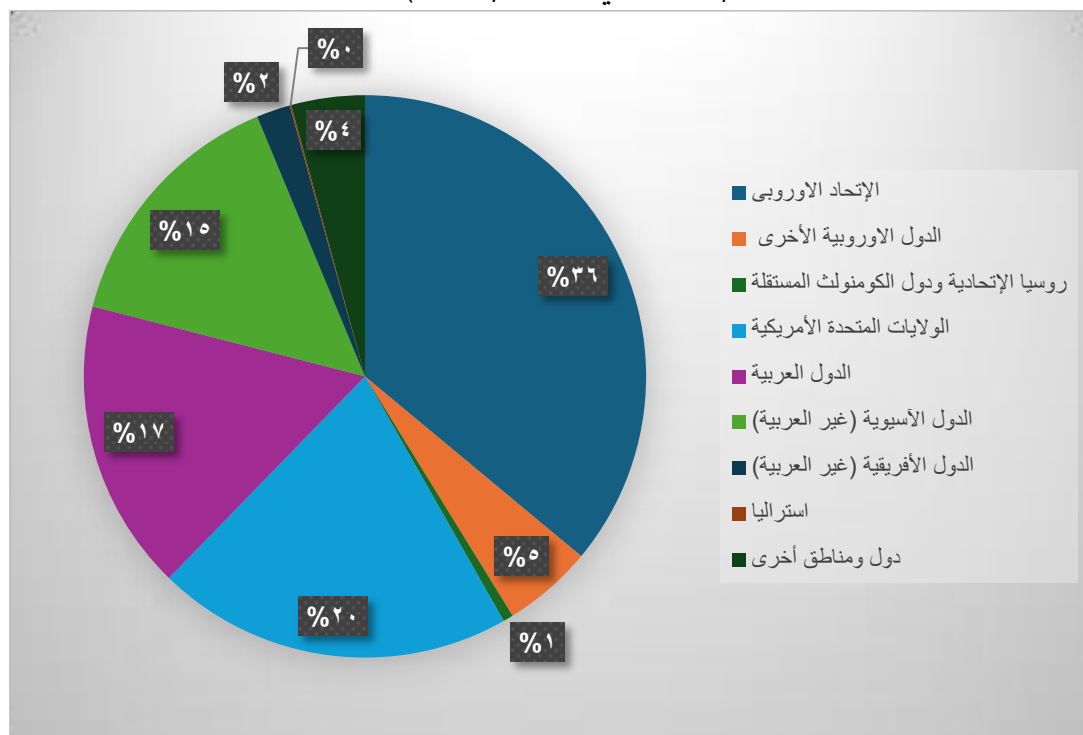
٣. اجمالي نسبة الصادرات المصرية الي المناطق الجغرافية للفترة (من

٢٠٠٦/٢٠٠٥ الي ٢٠١٣/٢٠١٤)

يظهر الشكل توزيع الصادرات المصرية بين المناطق الجغرافية المختلفة

لمجمل الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤.

شكل (٥) إجمالي نسبة الصادرات المصرية الي المناطق الجغرافية (من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الي ٢٠١٣/٢٠١٤)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية، <https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series>، تاريخ الدخول يناير ٢٠٢٥.

يتضح من الشكل السابق أن الاتحاد الأوروبي هو الوجهة الأبرز للصادرات المصرية، حيث يستحوذ على نسبة ٣٦% من إجمالي الصادرات، يعكس ذلك الدور المحوري للأسواق الأوروبية في استيعاب المنتجات المصرية، بينما تأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بنسبة ٢٠%، مما يشير إلى الروابط التجارية القوية بين مصر والدول العربية، والتي تستند إلى عوامل جغرافية وثقافية واقتصادية مشتركة، تليها

#### ١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٣)

الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٧%، مما يعكس أهمية السوق الأمريكي في استقبال المنتجات المصرية.

اما الدول الأفريقية غير العربية فتحصل على ١٥% من الصادرات، مما يعكس تزايد الاهتمام بالسوق الأفريقي كوجهة تجارية واعدة. في المقابل، تستحوذ الدول الآسيوية غير العربية على نسبة ٤% فقط، مما يشير إلى إمكانية تعزيز التبادل التجاري مع هذه الدول مستقبلاً، أما الدول الأوروبية الأخرى، فتبلغ نسبة صادرات مصر إليها ٥%، بينما تحصل روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة على ٢%، ما يعكس تواجدًا محدودًا نسبيًا في هذه الأسواق. تحتل أستراليا نسبة ١% فقط، مما يدل على ضعف التصدير إليها، وبالتالي تشير هذه البيانات إلى أن مصر تعتمد بشكل أساسي على الأسواق الأوروبية والعربية في صادراتها، مع وجود فرص كبيرة لتوسيع نطاق الصادرات إلى الدول الآسيوية والأفريقية.

#### ٤. معدل نمو إجمالي الصادرات للفترة (من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الي

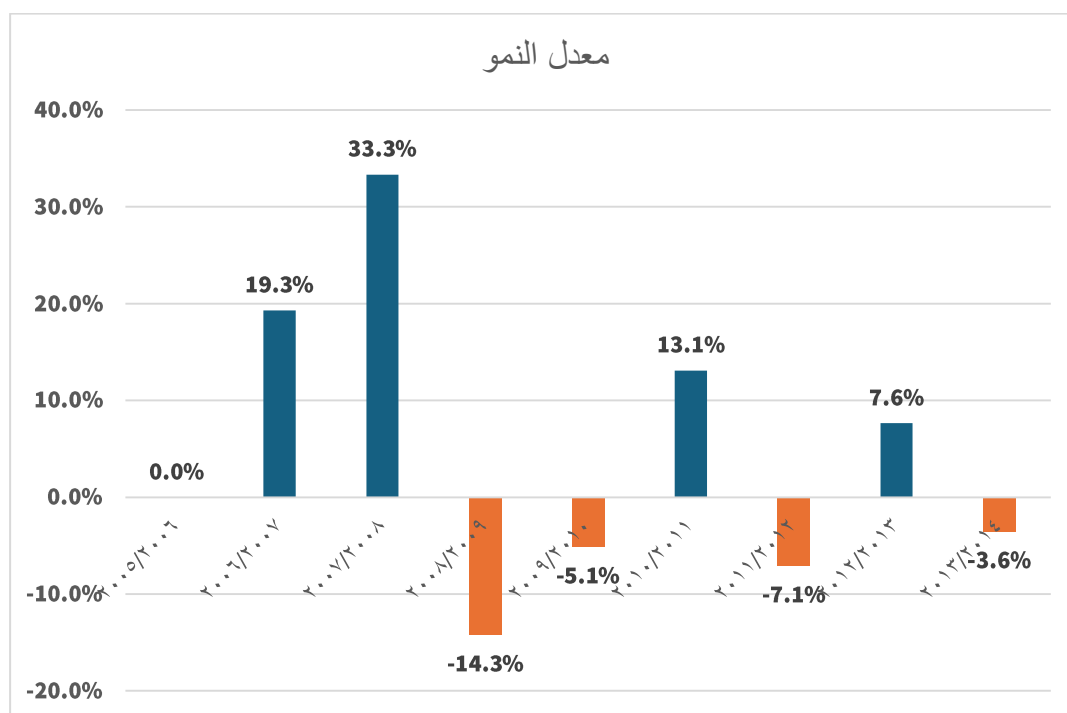
٢٠١٣/٢٠١٤)

يوضح الشكل (٦) تطور معدل نمو إجمالي الصادرات خلال الفترة (من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الي ٢٠١٣/٢٠١٤)، حيث شهدت الفترة الأولى نموًا قويًا، تلاه تراجع حاد نتيجة للأزمة المالية العالمية، ثم انتعاش نسبي لم يدم طويلاً، مما أدى إلى عودة الانخفاض في السنوات الأخيرة.



مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

شكل (٦) معدل نمو إجمالي الصادرات خلال الفترة (من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية، <https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series>، تاريخ الدخول يناير ٢٠٢٥.

حيث بدأت الصادرات في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و ٢٠٠٧/٢٠٠٨، حيث بلغ معدل النمو ١٩,٣% ثم ارتفع إلى ٣٣,٣%، ما يعكس زيادة الطلب على الصادرات وتحسن الظروف الاقتصادية في تلك الفترة.

مع بداية الأزمة المالية العالمية، تأثرت الصادرات سلبًا وسجلت انخفاضًا كبيرًا بنسبة ١٤,٣% في ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وهو تراجع حاد يعكس تأثر الأسواق العالمية

#### ١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٣)

بانخفاض الطلب. استمر التراجع في ٢٠١٠/٢٠٠٩، ولكن بوتيرة أقل حيث بلغ معدل الانخفاض -٥,١%، ما يشير إلى استمرار التأثير السلبي للأزمة على التجارة الخارجية.

بعد التراجع الحاد، شهدت الصادرات تعافياً ملحوظاً في ٢٠١١/٢٠١٠، حيث ارتفع معدل النمو إلى ١٣,١%، مما يدل على تحسن تدريجي في الأداء الاقتصادي وزيادة الطلب الخارجي. ومع ذلك، لم يكن هذا التعافي مستداماً، حيث عاد معدل النمو إلى الانخفاض في ٢٠١٢/٢٠١١ بنسبة -٧,١%، مما قد يكون ناتجاً عن تذبذب الأسواق العالمية أو تحديات داخلية أثرت على القدرة التنافسية للصادرات.

شهدت الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ تحسناً طفيفاً بمعدل نمو بلغ ٧,٦%، لكنه لم يكن بالقوة الكافية للحفاظ على زخم التعافي. وفي ٢٠١٤/٢٠١٣، عاد معدل النمو إلى المنطقة السلبية مسجلاً -٣,٦%، مما يشير إلى تحديات اقتصادية جديدة وضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة.

#### ثانياً: تحليل هيكل الواردات المصرية

##### ١. حجم الواردات المصرية وفقاً للمناطق الجغرافية الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦

إلى ٢٠١٣/٢٠١٤

يُظهر الجدول (٤) تطور الواردات المصرية وفقاً للمناطق خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤، حيث يتضح الاتجاه التصاعدي لإجمالي الواردات، إذ ارتفعت من ٣٠,٤ مليار دولار في ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٦٠,١ مليار دولار في ٢٠١٣/٢٠١٤، مما يعكس تزايد الاعتماد على الاستيراد لتلبية احتياجات السوق المحلية،

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

جدول رقم (٤)

الواردات المصرية وفقاً للمناطق الجغرافية خلال الفترة (من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الي

٢٠١٣/٢٠١٤) القيمة بالمليون دولار

| السنة     | الاتحاد الأوروبي | الدول الاوروبية الأخرى | روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة | الولايات المتحدة الأمريكية | الدول العربية | الدول الآسيوية (غير العربية) | الدول الأفريقية (غير العربية) | استراليا | دول مناطق أخرى | إجمالي الواردات |
|-----------|------------------|------------------------|-----------------------------------------|----------------------------|---------------|------------------------------|-------------------------------|----------|----------------|-----------------|
| ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ١١٢٨٩,٤          | ٢٣٤٠,١                 | ٧٤٤,٨                                   | ٥٧٣٧,١                     | ٢٧٣٥,٧        | ٤٤٤٤,٨                       | ١٧٦,٥                         | ٢٧٧,١    | ٢٦٩٥,٥         | ٣٠٤٤١,٠         |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ١٣٠٠٥,٥          | ٣٢٠٥,٦                 | ٦٨٥,٢                                   | ٨٢٦٢,٣                     | ٣٢٤٤,٤        | ٦٠٢٧,٦                       | ٢٦٩,٢                         | ١٠٧,٨    | ٣٥٠٠,٥         | ٣٨٣٠٨,١         |
| ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | ١٨٠٠٧,٤          | ٤١٢١,٨                 | ١٧٢٣,٤                                  | ٩٨٢٩,٩                     | ٥٤٧٣,٩        | ٩٨٧٠,٢                       | ٤١٧,٥                         | ١٨٣,٢    | ٣١٤٣,٩         | ٥٢٧٧١,٢         |
| ٢٠٠٩/٢٠٠٨ | ١٨٨٣٤,٨          | ٥٤١٨,٥                 | ١٦٣٥,٣                                  | ٧٤٧٦,٠                     | ٤٧٥٠,٥        | ٩٥٣٤,٨                       | ٤١٠,٣                         | ٢١٥,٥    | ٢٠٦٦,٥         | ٥٠٣٤٢,٢         |
| ٢٠١٠/٢٠٠٩ | ١٧٨٩٠,٥          | ٦٠١٤,٣                 | ١٣٦٠,٠                                  | ٥٢٩٩,٨                     | ٥٤٠٤,٨        | ١٠٥١٧,١                      | ٥٦٠,٠                         | ٢٤٥,٩    | ١٧٠٠,٧         | ٤٨٩٩٣,١         |
| ٢٠١١/٢٠١٠ | ١٨٧٠٧,١          | ٤٦٩٨,٧                 | ١٠٧٣,٦                                  | ٥٨١٢,٢                     | ٨٦٧٩,٥        | ١٠٩٦٤,٥                      | ٦٢٥,١                         | ٣٥٢,١    | ٣١٨٢,٧         | ٥٤٠٩٥,٥         |
| ٢٠١٢/٢٠١١ | ١٩٢٨٢,٤          | ٦٠٩٩,٩                 | ٢٥٧٨,٣                                  | ٤٨١٤,٨                     | ١٠١٨١,٨       | ١١٦٧٥,٩                      | ٥٠٥,٠                         | ٤٢٧,٣    | ٣٦٤٥,٥         | ٥٩٢١٠,٩         |
| ٢٠١٣/٢٠١٢ | ١٧٦٨٢,١          | ٥٠٧٨,٣                 | ٢٠٤٥,٥                                  | ٣٩٧٧,٠                     | ١٠٩٦٨,١       | ١١٩٢٥,٧                      | ٥٦١,٠                         | ٣٥٦,٨    | ٥٠٨٨,٣         | ٥٧٦٨٢,٨         |
| ٢٠١٤/٢٠١٣ | ١٦٢٢٨,٩          | ٤٢٨٧,٤                 | ٢٦٣٣,٠                                  | ٤١٦٧,٨                     | ١٦٦٧٩,١       | ١٢١٥٨,٦                      | ٤٧٥,٩                         | ٢٥٧,٢    | ٣٢٩٤,٠         | ٦٠١٨١,٩         |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية، <https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series>، تاريخ الدخول يناير ٢٠٢٥.

ويلاحظ من الجدول السابق أن الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الأكبر لمصر، حيث استحوذ على الحصة الأكبر من الواردات طوال الفترة، تلاه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الآسيوية غير العربية. كما شهدت الواردات من الدول العربية ارتفاعاً ملحوظاً، مما يعكس تعزيز العلاقات التجارية مع الدول المجاورة.

#### ١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٣)

من ناحية أخرى، تبرز بعض التغيرات في هيكل الواردات، حيث سجلت روسيا ودول الكومنولث المستقلة زيادة في حجم الصادرات إلى مصر، خاصة في السنوات الأخيرة، مما قد يشير إلى تنويع مصادر الاستيراد. كما يُلاحظ تذبذب واردات بعض المناطق مثل الدول الأفريقية غير العربية وأستراليا، ما قد يكون مرتبطاً بتغيرات في الطلب أو توافر المنتجات بشكل عام، تعكس هذه البيانات اعتماد مصر المتزايد على الواردات في مختلف القطاعات، مما يستدعي تعزيز الإنتاج المحلي لتقليل العجز التجاري وتحقيق التوازن الاقتصادي.

#### ٢. نسبة مساهمة المناطق الجغرافية في الواردات المصرية للفترة من

٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤

يوضح الجدول (٥) نسبة مساهمة المناطق الجغرافية المختلفة في الواردات

المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤.

#### جدول رقم (٥)

نسبة مساهمة المناطق الجغرافية في الواردات المصرية خلال الفترة (من

٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤)

| السنة     | الاتحاد الأوروبي | الدول الأوربية الأخرى | روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة | الولايات المتحدة الأمريكية | الدول العربية | الدول الآسيوية (غير العربية) | الدول الأفريقية (غير العربية) | استراليا | دول مناطق أخرى |
|-----------|------------------|-----------------------|-----------------------------------------|----------------------------|---------------|------------------------------|-------------------------------|----------|----------------|
| ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | ٣٧,٠٩%           | ٧,٦٩%                 | ٢,٤٥%                                   | ١٨,٨٥%                     | ٨,٩٩%         | ١٤,٦٠%                       | ٠,٥٨%                         | ٠,٩١%    | ٨,٨٥%          |
| ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | ٤٢,٧٢%           | ١٠,٥٣%                | ٢,٢٥%                                   | ٢٧,١٤%                     | ١٠,٦٦%        | ١٩,٨٠%                       | ٠,٨٨%                         | ٠,٣٥%    | ١١,٥٠%         |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٨ | ٥٩,١٦%           | ١٣,٥٤%                | ٥,٦٦%                                   | ٣٢,٢٩%                     | ١٧,٩٨%        | ٣٢,٤٢%                       | ١,٣٧%                         | ٠,٦٠%    | ١٠,٣٣%         |
| ٢٠٠٨/٢٠٠٩ | ٦١,٨٧%           | ١٧,٨٠%                | ٥,٣٧%                                   | ٢٤,٥٦%                     | ١٥,٦١%        | ٣١,٣٢%                       | ١,٣٥%                         | ٠,٧١%    | ٦,٧٩%          |
| ٢٠٠٩/٢٠١٠ | ٥٨,٧٧%           | ١٩,٧٦%                | ٤,٤٧%                                   | ١٧,٤١%                     | ١٧,٧٦%        | ٣٤,٥٥%                       | ١,٨٤%                         | ٠,٨١%    | ٥,٥٩%          |

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

|        |       |       |        |        |        |       |        |        |           |
|--------|-------|-------|--------|--------|--------|-------|--------|--------|-----------|
| ١٠,٤٦% | ١,١٦% | ٢,٠٥% | ٣٦,٠٢% | ٢٨,٥١% | ١٩,٠٩% | ٣,٥٣% | ١٥,٤٤% | ٦١,٤٥% | ٢٠١١/٢٠١٠ |
| ١١,٩٨% | ١,٤٠% | ١,٦٦% | ٣٨,٣٦% | ٣٣,٤٥% | ١٥,٨٢% | ٨,٤٧% | ٢٠,٠٤% | ٦٣,٣٤% | ٢٠١٢/٢٠١١ |
| ١٦,٧٢% | ١,١٧% | ١,٨٤% | ٣٩,١٨% | ٣٦,٠٣% | ١٣,٠٦% | ٦,٧٢% | ١٦,٦٨% | ٥٨,٠٩% | ٢٠١٣/٢٠١٢ |
| ١٠,٨٢% | ٠,٨٤% | ١,٥٦% | ٣٩,٩٤% | ٥٤,٧٩% | ١٣,٦٩% | ٨,٦٥% | ١٤,٠٨% | ٥٣,٣١% | ٢٠١٤/٢٠١٣ |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية،  
<https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series>، تاريخ الدخول يناير  
 ٢٠٢٥.

حيث يتضح من الجدول السابق أن الاتحاد الأوروبي كان المصدر الرئيسي للواردات المصرية طوال الفترة، إذ استحوذ على الحصة الأكبر التي تراوحت بين ٣٧,٠٩% في ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و ٦٣,٣٤% في ٢٠١٢/٢٠١١، مما يعكس اعتمادًا كبيرًا على الأسواق الأوروبية. كما شهدت الواردات من الدول الآسيوية غير العربية نموًا ملحوظًا، حيث ارتفعت حصتها من ١٤,٦% في ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٣٩,٩٤% في ٢٠١٣/٢٠١٤، مما يشير إلى تزايد الاعتماد على الدول الآسيوية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الآسيوية.

كما يُلاحظ تذبذب مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت أعلى نسبة لها ٣٢,٢٩% في ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ثم تراجعت إلى ١٣,٦٩% في ٢٠١٣/٢٠١٤، مما قد يعكس تغيرات في السياسات التجارية أو توجه مصر نحو تنويع مصادر الاستيراد. كما زادت مساهمة روسيا ودول الكومنولث المستقلة من ٢,٤٥% في ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٨,٦٥% في ٢٠١٣/٢٠١٤، نتيجة لعلاقات تجارية متنامية في مجالات مثل القمح والطاقة. بشكل عام، تُظهر البيانات اعتمادًا متزايدًا على الأسواق الأوروبية والآسيوية، مع تراجع تدريجي في الاعتماد على الولايات المتحدة، مما يبرز الحاجة إلى تنويع الشراكات التجارية لتجنب المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالاعتماد على أسواق محددة.

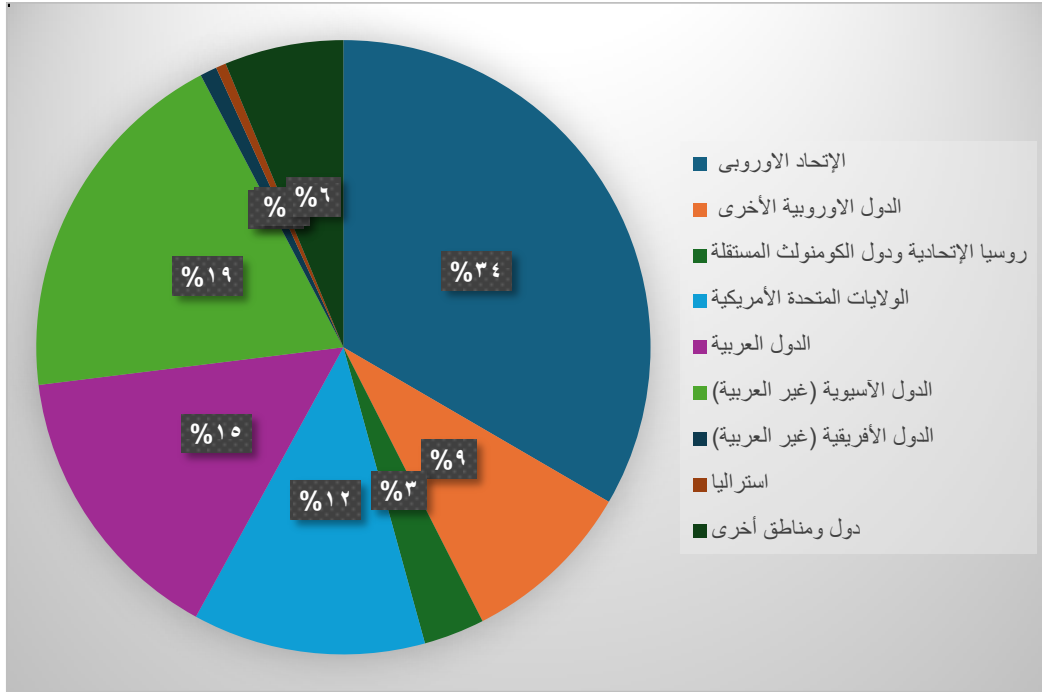
١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٣)

٣. إجمالي نسبة الواردات المصرية من المناطق الجغرافية للفترة من

٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤

يوضح شكل (٧) توزيع الواردات المصرية جغرافياً خلال الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤.

شكل (٧) إجمالي نسبة الواردات المصرية من المناطق الجغرافية للفترة (من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية، <https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series>، تاريخ الدخول يناير ٢٠٢٥.

حيث يظهر الشكل السابق أن الاتحاد الأوروبي يُعد المصدر الرئيسي للواردات المصرية، إذ استحوذ على ٣٤% من إجمالي الواردات، مما يعكس الاعتماد الكبير على المنتجات الأوروبية. وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بنسبة ١٩%،

#### مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

مما يشير إلى قوة العلاقات التجارية بين مصر والدول العربية، مدفوعة بالاتفاقيات التجارية والتعاون الاقتصادي. كما تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثالثة بنسبة ١٥%، وهو ما يعكس استمرار العلاقات التجارية القوية، وإن كانت أقل مقارنةً بالاتحاد الأوروبي.

كما بلغت مساهمة الدول الآسيوية غير العربية ١٢%، مما يدل على تزايد اعتماد مصر على المنتجات الآسيوية، خاصة من الدول الصناعية الكبرى مثل الصين والهند. بينما لا تزال نسبة الواردات من روسيا ودول الكومنولث المستقلة والدول الأفريقية غير العربية منخفضة، حيث لم تتجاوز ٩% و ٣% على التوالي، مما يشير إلى إمكانية تعزيز الشراكات التجارية مع هذه المناطق. كما أن مساهمة أستراليا ودول ومناطق أخرى لا تزال محدودة، مما يعكس الحاجة إلى استكشاف أسواق جديدة وتنويع مصادر الاستيراد لتقليل المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالاعتماد على أسواق معينة.

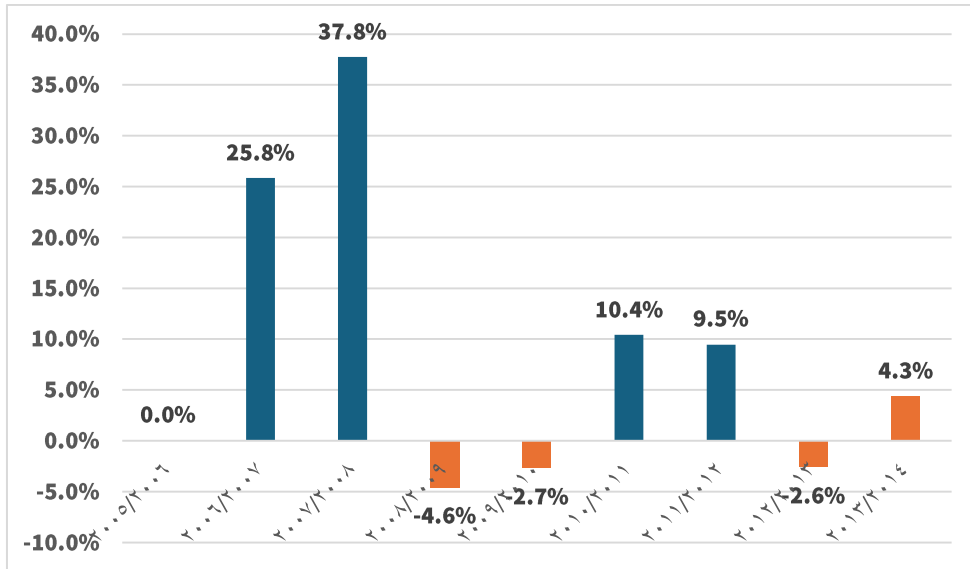
#### ٤. معدل نمو الواردات للفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤

يوضح الشكل (٨) معدل نمو إجمالي الواردات المصرية خلال الفترة من

٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤.

١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٣)

شكل (٨) معدل نمو اجمالي الواردات خلال الفترة (من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الي ٢٠١٣/٢٠١٤)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية، <https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series>، تاريخ الدخول يناير ٢٠٢٥.

حيث يلاحظ الشكل السابق وجود نمو قوي في السنوات الأولى، إذ بلغ ٢٥,٨% في ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ثم ارتفع إلى ٣٧,٨% في ٢٠٠٧/٢٠٠٨، مما يعكس زيادة كبيرة في الطلب على الواردات، والتي قد تكون نتيجة لارتفاع الاستهلاك المحلي أو التوسع في الأنشطة الاقتصادية. إلا أن هذا النمو تعرض لانخفاض حاد خلال الأزمة المالية العالمية، حيث تراجع بمعدل -٤,٦% في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و-٢,٧% في ٢٠٠٩/٢٠١٠، مما يدل على تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على حركة التجارة والاستيراد في مصر.



مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

بعد الأزمة، شهدت الواردات المصرية زيادة ملحوظة بمعدلات نمو إيجابية بلغت ١٠,٤% في ٢٠١١/٢٠١٠ و ٩,٥% في ٢٠١٢/٢٠١١، ما يعكس تحسن الأوضاع الاقتصادية وزيادة الطلب على المنتجات المستوردة. لكن في ٢٠١٣/٢٠١٢، انخفضت معدلات النمو مرة أخرى إلى -٢,٦%، مما يشير إلى تحديات اقتصادية قد تكون مرتبطة بتغيرات في السياسات الاقتصادية أو نقص العملة الأجنبية. وفي ٢٠١٣/٢٠١٤، عاد النمو إلى الاتجاه الإيجابي، ولكن بمعدل منخفض بلغ ٤,٣%، ما يعكس تعافياً تدريجياً لكنه لا يزال دون المستويات المرتفعة التي شوهدت في السنوات الأولى. هذا يبرز الحاجة إلى تحقيق توازن بين الاستيراد والإنتاج المحلي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

## الفرع الثاني: تحليل الميزان التجاري لمصر الفترة من ٢٠١٥/٢٠١٤

إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ..

شهد الميزان التجاري المصري خلال هذه الفترة تطورات ملحوظة نتيجة للتغيرات الاقتصادية العالمية والإصلاحات المحلية التي تبنتها الدولة. مع إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي في ٢٠١٦، تأثرت التجارة الخارجية بعدة عوامل، مثل تحرير سعر الصرف، ارتفاع تكلفة الواردات، وزيادة الجهود لدعم الصادرات.

### أولاً: تحليل هيكل الصادرات المصرية

١. حجم الصادرات المصرية وفقاً للمناطق الجغرافية للفترة من ٢٠١٥/٢٠١٤

إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ..

شهدت الصادرات المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ تطورات ملحوظة، حيث مرت بعدة مراحل من التراجع والانتعاش،

١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٢٣ - ٢٠٠٥)

متأثرة بالتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، وفيما يلي جدول رقم (٧) ويوضح الصادرات المصرية وفقاً للمناطق الجغرافية.

جدول رقم (٧)

الصادرات المصرية وفقاً للمناطق الجغرافية خلال الفترة (من ٢٠١٥/٢٠١٤ الي

٢٠٢٣/٢٠٢٤) القيمة بالمليون دولار

| السنة     | الإتحاد الأوروبي | الدول الأوروبية الأخرى | روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة | الولايات المتحدة الأمريكية | الدول العربية | الدول الآسيوية (غير العربية) | الدول الأفريقية (غير العربية) | استراليا | دول ومناطق أخرى | إجمالي الصادرات |
|-----------|------------------|------------------------|-----------------------------------------|----------------------------|---------------|------------------------------|-------------------------------|----------|-----------------|-----------------|
| ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٧٤٧٣,٨           | ١٣٠٠,٨                 | ٥١١,٧                                   | ٢١٨٥,٨                     | ٥٥١٤,٣        | ٣١١٠,١                       | ٤٩٨,٢                         | ٢٥,٥     | ١٦٢٤,٩          | ٢٢٢٤٥,١         |
| ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٦٠٣٤,٥           | ١٣٢٥,٣                 | ٢٤٤,٣                                   | ١٢٧٥,٢                     | ٥٧٤٩,٧        | ٢٠٦٤,٤                       | ٥٠٨,٢                         | ٢١,٣     | ١٤٨١,٧          | ١٨٧٠٤,٦         |
| ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٧٠٣١,٩           | ١٧١٢,١                 | ٢١٣,٨                                   | ١٨١٣,٣                     | ٦٤٠٩,٠        | ١٦٧٠,١                       | ٥٢٧,٩                         | ٣٧,٨     | ٢٣١٢,٣          | ٢١٧٢٨,٢         |
| ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٨٩٧٩,١           | ٢١٢٦,٦                 | ٣٠١,٢                                   | ٢٠٨٠,٧                     | ٦٠٣٧,٧        | ٢٦٧٨,٩                       | ٦٧٠,٨                         | ٣٣,٥     | ٢٩١٨,٥          | ٢٥٨٢٧,٠         |
| ٢٠١٩/٢٠١٨ | ١٠١٨٠,١          | ٢٠٦٨,٣                 | ٢٤٤,٨                                   | ٢٨٥٦,٠                     | ٦١٤٧,٢        | ٣٣٩٨,٦                       | ٦٠٠,٩                         | ٣٤,٥     | ٢٩٦٤,٦          | ٢٨٤٩٥,٠         |
| ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٧٤٢٠,٩           | ٢٧٦٨,٤                 | ٢٨٢,١                                   | ٢٤٠٣,٨                     | ٦٧٧٢,٥        | ٣٢٦٣,٤                       | ٥٤٨,٩                         | ٣٤,٢     | ٢٨٨١,٨          | ٢٦٣٧٦,٠         |
| ٢٠٢١/٢٠٢٠ | ٧١٩٢,٠           | ٤٢١٣,٢                 | ٣٢٥,٥                                   | ٢٨٩١,٨                     | ٦٧٣٢,٠        | ٤٤٠٩,٥                       | ٦٠٦,٦                         | ٤٢,٨     | ٢٢٦٣,١          | ٢٨٦٧٦,٥         |
| ٢٠٢٢/٢٠٢١ | ١٢٥٥٦,٢          | ٧٤٦٤,٩                 | ٤٨٤,٩                                   | ٤٣٩٥,٢                     | ٧٦٥٣,٦        | ٦٨٥٥,٣                       | ٨٨٥,٢                         | ٣٦,٦     | ٣٥٧٤,٥          | ٤٣٩٠٦,٤         |
| ٢٠٢٣/٢٠٢٢ | ١٢٣١٢,٧          | ٦٤٢١,٢                 | ٤٣٧,٠                                   | ٣٤٠٠,٨                     | ٨٣٣١,٠        | ٥٢٥٦,٧                       | ٨٣٠,٣                         | ٤٧,٤     | ٢٥٨٦,٩          | ٣٩٦٢٤,٠         |
| ٢٠٢٤/٢٠٢٣ | ٩٤٦٥,٥           | ٥٨٣٦,١                 | ٣٥١,٤                                   | ٣٥٩٠,٣                     | ٨٦٩٤,٧        | ٢٥٦٢,٥                       | ٧٩٣,٠                         | ٥٧,٧     | ١٢٠٩,٨          | ٣٢٥٦١,٠         |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية، <https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series>، تاريخ الدخول يناير ٢٠٢٥.

## مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

يتبين من الجدول السابق ان هناك انخفاض ملحوظ في إجمالي الصادرات، حيث تراجعت من ٢٢,٢ مليار دولار في ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ١٨,٧ مليار دولار في ٢٠١٥/٢٠١٦، مما يعكس تأثيرات التباطؤ الاقتصادي وضعف الطلب العالمي. إلا أن الصادرات استعادت عافيتها تدريجياً مع بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في ٢٠١٦، وخاصة بعد تحرير سعر الصرف، حيث أدى ذلك إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية.

مع استمرار السياسات الداعمة للتصدير، ارتفع إجمالي الصادرات بشكل متواصل ليصل إلى ٢٨,٤ مليار دولار في ٢٠١٨/٢٠١٩، قبل أن يتباطأ النمو قليلاً خلال ٢٠١٩/٢٠٢٠ و ٢٠٢٠/٢٠٢١ نتيجة للتداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، والتي أثرت على التجارة العالمية. ومع ذلك، سرعان ما تعافت الصادرات وسجلت مستويات قياسية في ٢٠٢١/٢٠٢٢، حيث بلغت ٤٣,٩ مليار دولار، وهو أعلى مستوى خلال الفترة، مدعومة بارتفاع أسعار السلع العالمية وزيادة الطلب على المنتجات المصرية. إلا أنه في العام الأخير من الفترة، أي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، تراجعت الصادرات مرة أخرى إلى ٣٢,٥ مليار دولار، مما قد يعكس تقلبات السوق العالمية وتحديات الإنتاج المحلي.

أما من حيث التوزيع الجغرافي للصادرات، فقد استمر الاتحاد الأوروبي في كونه الشريك التجاري الأكبر لمصر، حيث ارتفعت الصادرات إليه من ٧,٤ مليار دولار في ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ١٢,٥ مليار دولار في ٢٠٢١/٢٠٢٢، قبل أن تنخفض إلى ٩,٤ مليار دولار في ٢٠٢٣/٢٠٢٤. كذلك، حافظت الدول العربية على دورها كوجهة رئيسية للصادرات المصرية، حيث ارتفعت الصادرات إليها من ٥,٥ مليار

#### ١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٢٣ - ٢٠٠٥)

دولار إلى ٨,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة، مما يعكس العلاقات التجارية القوية بين مصر والدول العربية. أما الصادرات إلى الدول الآسيوية غير العربية، فقد سجلت نموًا متزايدًا، حيث تضاعفت من ٣,١ مليار دولار إلى ٦,٨ مليار دولار، مما يشير إلى توسع مصر في الأسواق الآسيوية.

كما شهدت الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية تقلبات لكنها ظلت عند مستويات مستقرة نسبيًا، بينما ظلت الصادرات إلى روسيا ودول الكومنولث المستقلة عند مستويات منخفضة مقارنة بباقي الأسواق، رغم تحقيق بعض النمو في بعض السنوات. بشكل عام، تعكس هذه الاتجاهات ضرورة تنويع الأسواق التصديرية والتركيز على تعزيز القيمة المضافة للمنتجات المصرية لضمان استمرار نمو الصادرات. كما يبرز أهمية تعزيز العلاقات التجارية مع الأسواق الواعدة في آسيا وأفريقيا لتوسيع نطاق الصادرات المصرية وتقليل تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية على الأداء التجاري.

#### ٢. نسبة مساهمة المناطق الجغرافية في الصادرات المصرية في الفترة من

٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

تشير بيانات الجدول رقم (٨) إلى تغيرات واضحة في هيكل الصادرات المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤، حيث شهدت الأسواق المستهدفة تحولات ملحوظة من حيث نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات.

جدول رقم (٨)

نسبة مساهمة المناطق الجغرافية في الصادرات المصرية خلال الفترة (من

٢٠١٤/٢٠١٥ الي ٢٠٢٣/٢٠٢٤)

| السنة     | الإتحاد<br>الأوروبي | الدول<br>الأوروبية<br>الأخرى | روسيا<br>الإتحاد<br>ية ودول<br>الكومنولث<br>المستقلة | الولايات<br>المتحدة<br>الأمريكية | الدول<br>العربية | الدول<br>الآسيوية<br>(غير<br>العربية) | الدول<br>الأفريقية<br>(غير<br>العربية) | استراليا  | دول<br>ومناطق<br>أخرى |
|-----------|---------------------|------------------------------|------------------------------------------------------|----------------------------------|------------------|---------------------------------------|----------------------------------------|-----------|-----------------------|
| ٢٠١٤/٢٠١٥ | ٣٣,٦٠<br>%          | ٥,٨٥<br>%                    | ٢,٣٠<br>%                                            | ٩,٨٣<br>%                        | ٢٤,٧٩<br>%       | ١٣,٩٨<br>%                            | ٢,٢٤<br>%                              | ٠,١١<br>% | ٧,٣٠<br>%             |
| ٢٠١٥/٢٠١٦ | ٢٧,١٣<br>%          | ٥,٩٦<br>%                    | ١,١٠<br>%                                            | ٥,٧٣<br>%                        | ٢٥,٨٥<br>%       | ٩,٢٨<br>%                             | ٢,٢٨<br>%                              | ٠,١٠<br>% | ٦,٦٦<br>%             |
| ٢٠١٦/٢٠١٧ | ٣١,٦١<br>%          | ٧,٧٠<br>%                    | ٠,٩٦<br>%                                            | ٨,١٥<br>%                        | ٢٨,٨١<br>%       | ٧,٥١<br>%                             | ٢,٣٧<br>%                              | ٠,١٧<br>% | ١٠,٣٩<br>%            |
| ٢٠١٧/٢٠١٨ | ٤٠,٣٦<br>%          | ٩,٥٦<br>%                    | ١,٣٥<br>%                                            | ٩,٣٥<br>%                        | ٢٧,١٤<br>%       | ١٢,٠٤<br>%                            | ٣,٠٢<br>%                              | ٠,١٥<br>% | ١٣,١٢<br>%            |
| ٢٠١٨/٢٠١٩ | ٤٥,٧٦<br>%          | ٩,٣٠<br>%                    | ١,١٠<br>%                                            | ١٢,٨٤<br>%                       | ٢٧,٦٣<br>%       | ١٥,٢٨<br>%                            | ٢,٧٠<br>%                              | ٠,١٦<br>% | ١٣,٣٣<br>%            |
| ٢٠١٩/٢٠٢٠ | ٣٣,٣٦<br>%          | ١٢,٤٤<br>%                   | ١,٢٧<br>%                                            | ١٠,٨١<br>%                       | ٣٠,٤٤<br>%       | ١٤,٦٧<br>%                            | ٢,٤٧<br>%                              | ٠,١٥<br>% | ١٢,٩٥<br>%            |
| ٢٠٢٠/٢٠٢١ | ٣٢,٣٣<br>%          | ١٨,٩٤<br>%                   | ١,٤٦<br>%                                            | ١٣,٠٠<br>%                       | ٣٠,٢٦<br>%       | ١٩,٨٢<br>%                            | ٢,٧٣<br>%                              | ٠,١٩<br>% | ١٠,١٧<br>%            |
| ٢٠٢١/٢٠٢٢ | ٥٦,٤٤<br>%          | ٣٣,٥٦<br>%                   | ٢,١٨<br>%                                            | ١٩,٧٦<br>%                       | ٣٤,٤١<br>%       | ٣٠,٨٢<br>%                            | ٣,٩٨<br>%                              | ٠,١٦<br>% | ١٦,٠٧<br>%            |
| ٢٠٢٢/٢٠٢٣ | ٥٥,٣٥<br>%          | ٢٨,٨٧<br>%                   | ١,٩٦<br>%                                            | ١٥,٢٩<br>%                       | ٣٧,٤٥<br>%       | ٢٣,٦٣<br>%                            | ٣,٧٣<br>%                              | ٠,٢١<br>% | ١١,٦٣<br>%            |
| ٢٠٢٣/٢٠٢٤ | ٤٢,٥٥<br>%          | ٢٦,٢٤<br>%                   | ١,٥٨<br>%                                            | ١٦,١٤<br>%                       | ٣٩,٠٩<br>%       | ١١,٥٢<br>%                            | ٣,٥٦<br>%                              | ٠,٢٦<br>% | ٥,٤٤<br>%             |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية،  
<https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series>، تاريخ الدخول يناير  
 ٢٠٢٥.

#### ١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٢٣ - ٢٠٠٥)

طبقاً لبيانات للجدول السابق نجد ان الاتحاد الأوروبي يظل الوجهة الرئيسية للصادرات المصرية، حيث تراوحت مساهمته بين ٢٧,١٣% في ٢٠١٥/٢٠١٦ و ٥٦,٤٤% في ٢٠٢١/٢٠٢٢، مما يعكس استمرار الاعتماد على الأسواق الأوروبية، لا سيما بعد تحرير سعر الصرف في ٢٠١٦، والذي جعل الصادرات المصرية أكثر تنافسية في تلك الأسواق. ومع ذلك، انخفضت هذه النسبة إلى ٤٢,٥٥% في ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مما يشير إلى محاولات لتنويع الأسواق التصديرية.

أما الدول العربية، فقد حافظت على مكانتها كثاني أكبر شريك تجاري لمصر، حيث ارتفعت مساهمتها من ٢٤,٧٩% في ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٣٩,٠٩% في ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مما يعكس زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر والدول العربية. بالمقابل، شهدت الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية تقلبات، حيث ارتفعت مساهمتها من ٥,٧٣% في ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ١٩,٧٦% في ٢٠٢١/٢٠٢٢، قبل أن تنخفض إلى ١٦,١٤% في ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وهو ما قد يرتبط بالتغيرات في السياسات التجارية بين البلدين.

من ناحية أخرى، توسعت الصادرات المصرية إلى الدول الآسيوية غير العربية، حيث ارتفعت مساهمتها من ٧,٥١% في ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٣٠,٨٢% في ٢٠٢١/٢٠٢٢، مما يشير إلى نجاح مصر في فتح أسواق جديدة في آسيا، خاصة الصين والهند. كذلك، زادت الصادرات إلى روسيا ودول الكومنولث المستقلة تدريجياً، مما يعكس تزايد الاهتمام بالسوق الروسية والأسواق المجاورة، خاصة في ظل الأزمات الجيوسياسية التي دفعت بعض الدول إلى تنويع شركائها التجاريين.

أما الدول الأفريقية غير العربية، فظلت حصتها من الصادرات المصرية محدودة نسبياً، حيث تراوحت بين ٢,٢٤% و ٣,٩٨%، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز التواجد المصري في الأسواق الأفريقية، خاصة في ظل مبادرات تعزيز التجارة البينية بين الدول الأفريقية. بشكل عام، تعكس هذه البيانات توجهًا نحو تنويع الأسواق

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

التصديرية وزيادة الاعتماد على الأسواق العربية والآسيوية، مع استمرار الأهمية الكبيرة للأسواق الأوروبية. ولضمان نمو مستدام للصادرات المصرية، ينبغي التركيز على تعزيز القيمة المضافة للمنتجات المصرية، ودعم التوسع في الأسواق الأفريقية والآسيوية، مع الحفاظ على الحصة السوقية في الأسواق التقليدية مثل الاتحاد الأوروبي والدول العربية.

٣. إجمالي نسبة الصادرات المصرية الي المناطق الجغرافية للفترة من

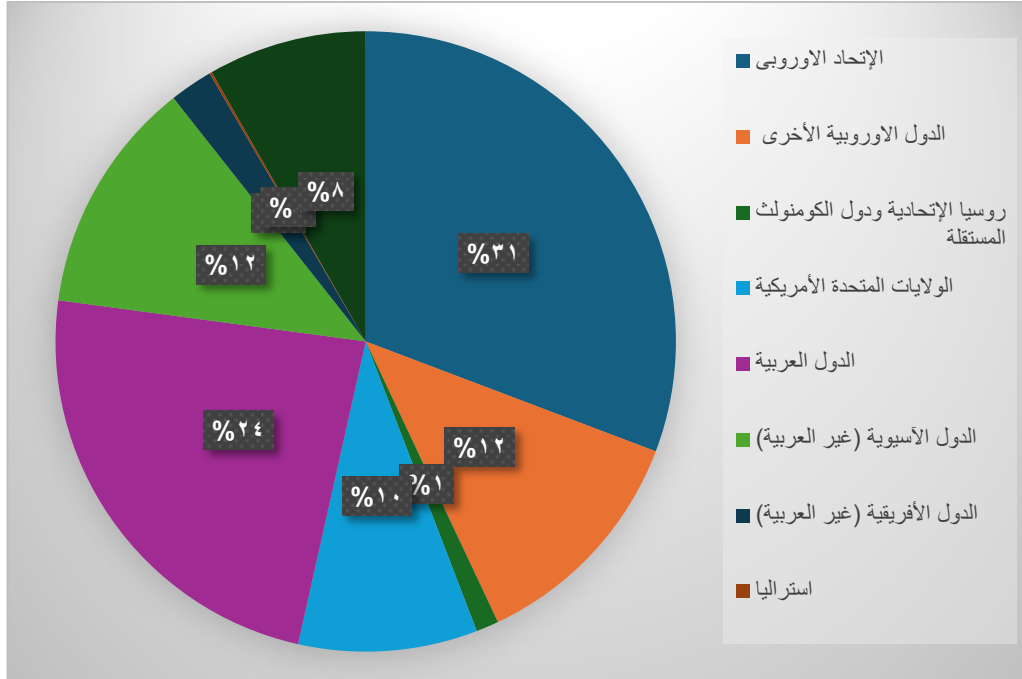
٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

يوضح الشكل رقم (٩) توزيع الصادرات المصرية جغرافياً خلال الفترة من

٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٢٣ - ٢٠٠٥)

شكل (٩) اجمالي نسبة الصادرات المصرية الي المناطق الجغرافية خلال الفترة (من ٢٠١٤/٢٠١٥ الي ٢٠٢٣/٢٠٢٤)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية، <https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series>، تاريخ الدخول يناير ٢٠٢٥.

ويوضح الشكل السابق استمرار هيمنة الاتحاد الأوروبي على الصادرات المصرية بنسبة ٣١%، مما يجعله الشريك التجاري الأبرز لمصر. يعود ذلك إلى الاتفاقيات التجارية القائمة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الطلب المرتفع على المنتجات المصرية، خاصة في القطاعات الصناعية والزراعية. كما تأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بنسبة ٢٤%، مما يعكس متانة العلاقات التجارية بين



مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

مصر والدول العربية، خاصةً في ظل الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية التي تسهل حركة التجارة بين الجانبين.

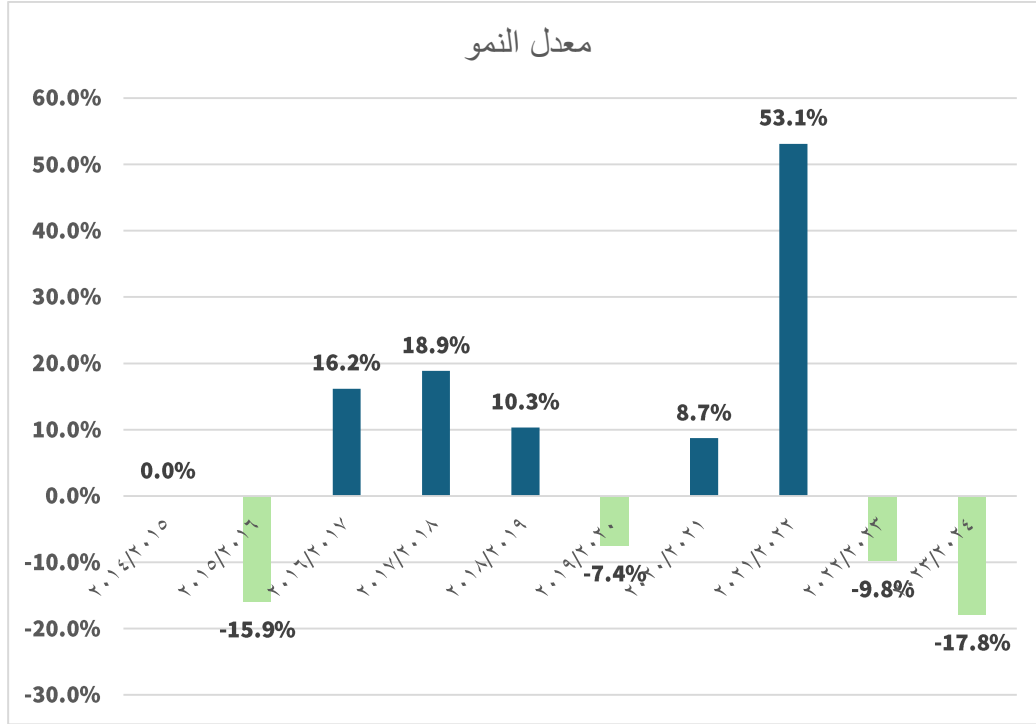
أما من حيث الأسواق الأخرى، فقد سجلت الدول الآسيوية غير العربية نسبة ١٢% من إجمالي الصادرات، مما يشير إلى توسع مصر في هذه الأسواق، لا سيما في الصين والهند والدول الآسيوية الصناعية. كما بلغت نسبة الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ١٠%، مما يدل على استقرار العلاقات التجارية بين البلدين رغم التحديات الاقتصادية العالمية. في المقابل، لا تزال الصادرات إلى روسيا ودول الكومنولث المستقلة عند ١%، مما يعكس الحاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز التعاون التجاري مع هذه الأسواق. كما تظل الدول الأفريقية غير العربية تستحوذ على ٨% فقط، وهو ما يشير إلى إمكانية تعزيز التواجد المصري في الأسواق الأفريقية من خلال استراتيجيات تجارية أكثر تركيزًا، خاصةً في ظل توجه الدولة المصرية لتعزيز التعاون مع القارة الأفريقية.

٤. معدل نمو إجمالي الصادرات للفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

يوضح الشكل رقم (١٠) تطور معدل نمو الصادرات المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤، حيث يتضح وجود تقلبات كبيرة في معدلات النمو، ما يعكس تأثير الصادرات المصرية بالتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية.

١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٢٣ - ٢٠٠٥)

شكل (١٠) معدل نمو اجمالي الصادرات خلال الفترة (من ٢٠١٤/٢٠١٥ الي ٢٠٢٣/٢٠٢٤)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية، <https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series>، تاريخ الدخول يناير ٢٠٢٥.

طبقاً للشكل السابق فقد شهد عام ٢٠١٦/٢٠١٥ انخفاصاً حاداً في معدل نمو الصادرات بنسبة -١٥,٩%، نتيجة للصعوبات الاقتصادية وتباطؤ حركة التجارة الدولية. إلا أن الوضع تغير بدءاً من ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث سجلت الصادرات نمواً إيجابياً بنسبة ١٦,٢%، تلاه ارتفاع ملحوظ بنسبة ١٨,٩% في ٢٠١٨/٢٠١٧، ما يعكس تأثير تحرير سعر الصرف في ٢٠١٦، والذي عزز من تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية.

## مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

رغم هذا التحسن، شهدت ٢٠٢٠/٢٠١٩ تراجعاً بنسبة -٧,٤%، وذلك نتيجة لتداعيات جائحة كورونا، التي أثرت بشكل مباشر على سلاسل التوريد والتجارة الدولية. إلا أن الصادرات عادت للنمو في ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنسبة ٨,٧%، قبل أن تحقق قفزة قياسية بنسبة ٥٣,١% في ٢٠٢١/٢٠٢٢، مدفوعة بارتفاع أسعار السلع عالمياً وزيادة الطلب على المنتجات المصرية. غير أن هذا النمو لم يكن مستداماً، حيث سجلت الصادرات تراجعاً في ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بنسبة -٩,٨%، وانخفاضاً أكبر في ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنسبة -١٧,٨%، مما يشير إلى تحديات اقتصادية متزايدة، مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج، تذبذب أسعار الصرف، وتقلبات الأسواق العالمية.

### ثانياً: تحليل هيكل الواردات المصرية

#### ١. حجم الواردات المصرية وفقاً للمناطق الجغرافية للفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥

إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

تشير بيانات الجدول رقم (٩) إلى تطور الواردات المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤، حيث شهدت الواردات تقلبات ملحوظة متأثرة بالعديد من العوامل الاقتصادية المحلية والدولية.

١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٢٣ - ٢٠٠٥)

جدول رقم (٩)

الواردات المصرية وفقاً للمناطق الجغرافية خلال الفترة (من ٢٠١٥/٢٠١٤ الي

٢٠٢٣/٢٠٢٤) القيمة بالمليون دولار

| السنة     | الاتحاد الأوروبي | الدول الاوروبية الأخرى | روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة | الولايات المتحدة الأمريكية | الدول العربية | الدول الآسيوية (غير العربية) | الدول الأفريقية (غير العربية) | استراليا | دول ومناطق أخرى | إجمالي الواردات |
|-----------|------------------|------------------------|-----------------------------------------|----------------------------|---------------|------------------------------|-------------------------------|----------|-----------------|-----------------|
| ٢٠١٥/٢٠١٤ | ١٧٨١٥,٣          | ٤٤٧١,٢                 | ٢٩٧٧,٩                                  | ٣٩٠٤,٢                     | ١٣٦١٢,٥       | ١٣٣٠١,٢                      | ٥٥٣,٨                         | ٣٦٥,٧    | ٤٣٠٣,٧          | ٦١٣٠٥,٥         |
| ٢٠١٦/٢٠١٥ | ١٧٤١٥,٧          | ٤٠٧٢,٤                 | ٣٩٥٠,٦                                  | ٢٥٨٧,٥                     | ١٠٤٢٣,٧       | ١١٤٠٢,٤                      | ٧٣٥,٤                         | ٣٤٥,٩    | ٦٤٥٤,١          | ٥٧٣٨٧,٧         |
| ٢٠١٧/٢٠١٦ | ١٥٨٩٤,٠          | ٤١٨٢,٢                 | ٤٢٩٥,٢                                  | ٢٩٠٦,٠                     | ١٠٩٧١,١       | ١٠٧٤٩,٣                      | ٧٩٤,٦                         | ٢٣٣,٧    | ٨٩٧٦,٩          | ٥٩٠٠٣,٠         |
| ٢٠١٨/٢٠١٧ | ١٦٧٠٨,٨          | ٤٢٥٨,٢                 | ٤٨٣٣,٣                                  | ٢٩٤٠,٦                     | ١٢٣٧٠,٧       | ١٢٥٥٨,٥                      | ٦٩٧,٣                         | ٢٧٩,٩    | ٨٤٥٥,٧          | ٦٣١٠٣,٠         |
| ٢٠١٩/٢٠١٨ | ١٧٧٥٣,٤          | ٥٣٤٤,٤                 | ٦٠٤٨,٣                                  | ٣٣٨٣,٨                     | ١٢٨٧١,٢       | ١٤٤٢٠,٢                      | ٤٦١,٦                         | ٣٨٤,٢    | ٥٨٦٢,٣          | ٦٦٥٢٩,٤         |
| ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ١٦٨٣٧,١          | ٥٧٨٧,٣                 | ٤٤١٢,٥                                  | ٣١٩٧,٥                     | ١٢٥٨٠,٣       | ١٤٥٠٨,٣                      | ٣٩٧,٥                         | ٣١٥,٥    | ٤٨٠٥,١          | ٦٢٨٤١,١         |
| ٢٠٢١/٢٠٢٠ | ١٧٢٤٩,٤          | ٧٣٤٨,٦                 | ٤٤٤٠,٧                                  | ٣٦٦٥,١                     | ١٣٢٠٤,٩       | ١٧٤٠٣,٨                      | ٤٣٧,٤                         | ٢٩١,٨    | ٦٦٩٤,٤          | ٧٠٧٣٦,١         |
| ٢٠٢٢/٢٠٢١ | ١٨١٩١,١          | ٩٢٥٧,١                 | ٤٣٦٥,٦                                  | ٥٠٢٩,٤                     | ١٨٩٢٤,٠       | ٢٢٦٦١,٦                      | ٥٨٧,٢                         | ٥٣٦,٩    | ٧٧٤٩,٥          | ٨٧٣٠٢,٤         |
| ٢٠٢٣/٢٠٢٢ | ١٤٨٨٠,٩          | ٦٦٨٥,٦                 | ٣٠٣٦,٦                                  | ٤٢٠٥,٨                     | ١٤٤٧٦,٠       | ١٧١٦٥,٦                      | ٤٦٨,٩                         | ٣٦١,١    | ٩٥٠٣,١          | ٧٠٧٨٣,٦         |
| ٢٠٢٤/٢٠٢٣ | ١٥٧٧٩,٦          | ٧٦٩٠,٣                 | ٤٢٥٦,٦                                  | ٣٩٤٤,١                     | ١٤١٧٩,٦       | ١٧١٥٤,٤                      | ٤٠٧,٢                         | ٣٦٣,٧    | ٨٣٥٩,٢          | ٧٢١٣٤,٧         |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية، <https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series>، تاريخ الدخول يناير ٢٠٢٥.

ويتضح من الجدول السابق ان إجمالي الواردات بلغ ٦١,٣ مليار دولار في ٢٠١٥/٢٠١٤، لكنها سجلت انخفاضا في ٢٠١٦/٢٠١٥ لتصل إلى ٥٧,٣ مليار دولار، مما قد يعكس تراجع القدرة الشرائية أو القيود المفروضة على الاستيراد في ذلك الوقت. إلا أن هذا الانخفاض كان مؤقتا، حيث بدأت الواردات في الارتفاع التدريجي

## مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

بعد ذلك، وصولاً إلى ٦٦,٥ مليار دولار في ٢٠١٨/٢٠١٩، مما يشير إلى زيادة الطلب المحلي على السلع المستوردة وتوسع الأنشطة الاقتصادية.

خلال ٢٠٢٠/٢٠٢١، استمرت الواردات في التزايد لتصل إلى ٧٠,٧ مليار دولار، مدفوعة بتعافي الاقتصاد العالمي بعد جائحة كورونا وارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً. وبلغت ذروتها في ٢٠٢١/٢٠٢٢ عند ٨٧,٣ مليار دولار، وهو أعلى مستوى خلال الفترة، مما يعكس زيادة الاعتماد على الاستيراد في ظل ارتفاع الطلب المحلي على المواد الخام والسلع الاستهلاكية. ورغم هذا النمو، شهدت الواردات تراجعاً طفيفاً في ٢٠٢٢/٢٠٢٣ إلى ٧٠,٧ مليار دولار، قبل أن تعود للارتفاع مجدداً في ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى ٧٢,١ مليار دولار، مما قد يكون نتيجة لتذبذب أسعار الصرف وارتفاع تكاليف الاستيراد.

من حيث التوزيع الجغرافي للواردات، استمر الاتحاد الأوروبي في كونه الشريك التجاري الرئيسي لمصر، حيث استحوذ على الحصة الأكبر من الواردات طوال الفترة، حيث بلغت ١٨,١ مليار دولار في ٢٠٢١/٢٠٢٢ قبل أن تنخفض إلى ١٥,٧ مليار دولار في ٢٠٢٣/٢٠٢٤. كما ظلت الدول العربية من بين أهم الشركاء التجاريين لمصر، حيث زادت الواردات منها تدريجياً لتصل إلى ١٧,١ مليار دولار في ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مما يعكس قوة العلاقات التجارية مع دول المنطقة. أما الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية، فقد سجلت تقلبات لكنها ظلت مرتفعة نسبياً، حيث بلغت ١٣,٤ مليار دولار في ٢٠٢٣/٢٠٢٤. بينما ارتفعت الواردات من روسيا ودول الكومنولث المستقلة بشكل تدريجي، ما يشير إلى تعزيز التعاون التجاري بين مصر وهذه الدول، خاصة في المنتجات الزراعية والمواد الخام.

١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٣)

٢. نسبة مساهمة المناطق الجغرافية في الواردات المصرية في الفترة من

٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

تعكس البيانات الواردة في الجدول رقم (١٠) تطور مساهمة المناطق الجغرافية في الواردات المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤، حيث شهدت تحولات ملحوظة في مصادر الاستيراد، متأثرة بالتغيرات الاقتصادية والسياسات التجارية.

جدول رقم (١٠)

نسبة مساهمة المناطق الجغرافية في الواردات المصرية في الفترة (من ٢٠١٤/٢٠١٥ الي ٢٠٢٣/٢٠٢٤)

| السنة     | الاتحاد الأوروبي | الدول الأوربية الأخرى | روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة | الولايات المتحدة الأمريكية | الدول العربية | الدول الآسيوية (غير العربية) | الدول الأفريقية (غير العربية) | استراليا | دول ومناطق أخرى |
|-----------|------------------|-----------------------|-----------------------------------------|----------------------------|---------------|------------------------------|-------------------------------|----------|-----------------|
| ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٢٩,٠٦%           | ٧,٢٩%                 | ٤,٨٦%                                   | ٦,٣٧%                      | ٢٢,٢٠%        | ٢١,٧٠%                       | ٠,٩٠%                         | ٠,٦٠%    | ٧,٠٢%           |
| ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٨,٤١%           | ٦,٦٤%                 | ٦,٤٤%                                   | ٤,٢٢%                      | ١٧,٠٠%        | ١٨,٦٠%                       | ١,٢٠%                         | ٠,٥٦%    | ١٠,٥٣%          |
| ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٢٥,٩٣%           | ٦,٨٢%                 | ٧,٠١%                                   | ٤,٧٤%                      | ١٧,٩٠%        | ١٧,٥٣%                       | ١,٣٠%                         | ٠,٣٨%    | ١٤,٦٤%          |
| ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٢٧,٢٥%           | ٦,٩٥%                 | ٧,٨٨%                                   | ٤,٨٠%                      | ٢٠,١٨%        | ٢٠,٤٩%                       | ١,١٤%                         | ٠,٤٦%    | ١٣,٧٩%          |
| ٢٠١٩/٢٠١٨ | ٢٨,٩٦%           | ٨,٧٢%                 | ٩,٨٧%                                   | ٥,٥٢%                      | ٢١,٠٠%        | ٢٣,٥٢%                       | ٠,٧٥%                         | ٠,٦٣%    | ٩,٥٦%           |
| ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٢٧,٤٦%           | ٩,٤٤%                 | ٧,٢٠%                                   | ٥,٢٢%                      | ٢٠,٥٢%        | ٢٣,٦٧%                       | ٠,٦٥%                         | ٠,٥١%    | ٧,٨٤%           |
| ٢٠٢١/٢٠٢٠ | ٢٨,١٤%           | ١١,٩٩%                | ٧,٢٤%                                   | ٥,٩٨%                      | ٢١,٥٤%        | ٢٨,٣٩%                       | ٠,٧١%                         | ٠,٤٨%    | ١٠,٩٢%          |
| ٢٠٢٢/٢٠٢١ | ٢٩,٦٧%           | ١٥,١٠%                | ٧,١٢%                                   | ٨,٢٠%                      | ٣٠,٨٧%        | ٣٦,٩٧%                       | ٠,٩٦%                         | ٠,٨٨%    | ١٢,٦٤%          |
| ٢٠٢٣/٢٠٢٢ | ٢٤,٢٧%           | ١٠,٩١%                | ٤,٩٥%                                   | ٦,٨٦%                      | ٢٣,٦١%        | ٢٨,٠٠%                       | ٠,٧٦%                         | ٠,٥٩%    | ١٥,٥٠%          |
| ٢٠٢٤/٢٠٢٣ | ٢٥,٧٤%           | ١٢,٥٤%                | ٦,٩٤%                                   | ٦,٤٣%                      | ٢٣,١٣%        | ٢٧,٩٨%                       | ٠,٦٦%                         | ٠,٥٩%    | ١٣,٦٤%          |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية، <https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series>، تاريخ الدخول يناير ٢٠٢٥.

## مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

وفقاً لبيانات الجدول السابق يظل الاتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي للواردات المصرية طوال الفترة، إذ تراوحت مساهمته بين ٢٩,٠٦% في ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٤,٢٧% في ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مما يشير إلى استمرار الاعتماد الكبير على الأسواق الأوروبية، رغم وجود تراجع طفيف في بعض السنوات لصالح مناطق أخرى. كما شهدت الواردات من الدول العربية استقراراً نسبياً، حيث تراوحت مساهمتها بين ١٧% و ٣٠,٨٧%، مما يعكس قوة العلاقات التجارية الإقليمية وزيادة التكامل الاقتصادي مع الدول العربية.

من ناحية أخرى، شهدت الواردات من الدول الآسيوية غير العربية ارتفاعاً تدريجياً، حيث ارتفعت من ٢١,٧% في ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٣٦,٩٧% في ٢٠٢١/٢٠٢٢، ما يعكس تزايد الاعتماد على المنتجات الصينية والآسيوية، خاصة في مجالات التكنولوجيا والصناعات التحويلية. في المقابل، ظلت مساهمة روسيا ودول الكومنولث المستقلة محدودة لكنها شهدت تحسناً في بعض السنوات، خاصة مع زيادة استيراد السلع الزراعية والحبوب. أما الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شهدت تذبذباً، حيث بلغت ٦,٣٧% في ٢٠١٤/٢٠١٥ ثم ارتفعت إلى ٨,٢% في ٢٠٢١/٢٠٢٢ قبل أن تنخفض مجدداً، مما قد يكون مرتبطاً بتغيرات في السياسات التجارية بين البلدين.

أما الواردات من الدول الأفريقية غير العربية، فقد بقيت ضعيفة للغاية، حيث لم تتجاوز ١% في معظم السنوات، مما يعكس ضعف التكامل التجاري بين مصر والدول الأفريقية، رغم الفرص المتاحة لتعزيز التعاون في هذا المجال. كما بقيت

#### ١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٣)

الواردات من أستراليا ودول ومناطق أخرى عند مستويات متدنية، مما يشير إلى محدودية العلاقات التجارية مع هذه الأسواق.

#### ٣. إجمالي نسبة الواردات المصرية من المناطق الجغرافية للفترة من

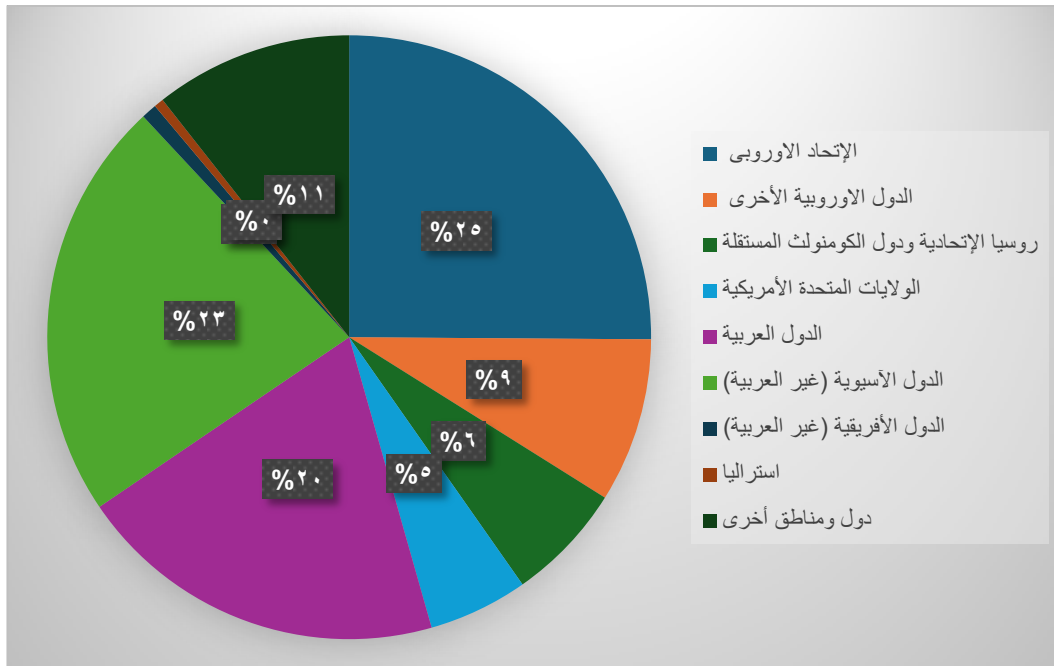
٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

يعكس الشكل رقم (١١) توزيع الواردات المصرية جغرافياً خلال الفترة من

٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

شكل (١١) إجمالي نسبة الواردات المصرية من المناطق الجغرافية خلال الفترة (من

٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية، <https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series>، تاريخ الدخول يناير ٢٠٢٥.

ويوضح الشكل السابق استمرار هيمنة الاتحاد الأوروبي كمصدر رئيسي

للواردات المصرية، حيث استحوذ على ٢٥% من إجمالي الواردات، ما يعكس



مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

العلاقات التجارية القوية والاتفاقيات الاقتصادية التي تسهل تدفق المنتجات الأوروبية إلى السوق المصرية، خاصة في السلع الصناعية والتكنولوجية. تأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بنسبة ٢٣%، مما يعكس التكامل الاقتصادي القوي بين مصر والدول العربية، خاصة في المنتجات البترولية والمواد الغذائية.

أما الدول الآسيوية غير العربية، فقد زادت أهميتها كمصدر للواردات المصرية، حيث شكلت ٢٠% من إجمالي الواردات، مما يعكس تنامي الاعتماد على المنتجات الصينية والآسيوية، لا سيما في مجالات الإلكترونيات، المكونات الصناعية، والآلات. كما بلغت نسبة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٥%، مما يعكس استقرار العلاقات التجارية رغم التغيرات في السياسات الاقتصادية بين البلدين. في المقابل، جاءت روسيا ودول الكومنولث المستقلة بنسبة ٦%، وهو ما يعكس أهمية هذه الدول كمصدر للحبوب والمواد الخام التي تعتمد عليها مصر بشكل كبير.

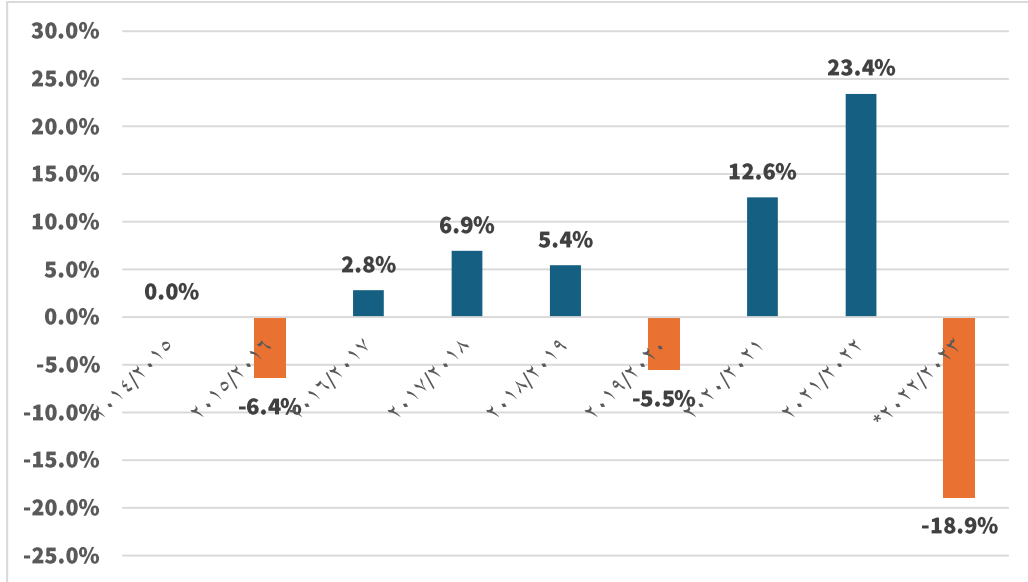
٤. معدل نمو الواردات المصرية للفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى

٢٠٢٣/٢٠٢٤.

يعكس الشكل رقم (١٢) معدل نمو إجمالي الواردات المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤، حيث يظهر تذبذبًا واضحًا في معدل النمو، مما يعكس تأثير حركة الاستيراد بالعوامل الاقتصادية المحلية والدولية.

١٤ - أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٢٣ - ٢٠٠٥)

شكل (١٢) معدل نمو اجمالي الواردات خلال الفترة (من ٢٠١٥/٢٠١٤ الي ٢٠٢٣/٢٠٢٤)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية، <https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series>، تاريخ الدخول يناير ٢٠٢٥.

طبقاً للشكل السابق سجلت الواردات انخفاضاً بنسبة -٦,٤% في ٢٠١٦/٢٠١٥، مما قد يرجع إلى سياسات تقليل الاستيراد للحد من العجز التجاري، أو تراجع الطلب المحلي. إلا أن الوضع تحسن في ٢٠١٧/٢٠١٦ مع تحقيق نمو إيجابي بنسبة ٢,٨%، تلاه ارتفاع ملحوظ بنسبة ٦,٩% في ٢٠١٨/٢٠١٧ و ٥,٤% في ٢٠١٩/٢٠١٨، مما يشير إلى زيادة الطلب على الواردات نتيجة تعافي الاقتصاد أو الحاجة إلى مدخلات إنتاجية للصناعة.

وفي ٢٠٢٠/٢٠١٩، شهدت الواردات انخفاضاً جديداً بنسبة -٥,٥%، بسبب بتداعيات جائحة كورونا التي أثرت على حركة التجارة العالمية وسلاسل التوريد. ومع ذلك، عادت الواردات للنمو بقوة في ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنسبة ١٢,٦%، وبلغت ذروتها

مجلة روح القوانين - العدد المائة وعشرة - إصدار إبريل ٢٠٢٥ - الجزء الثاني

في ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمعدل نمو ٢٣,٤%، مما يعكس زيادة الطلب على السلع المستوردة مع التعافي الاقتصادي وارتفاع أسعار المواد الخام عالميًا. لكن هذا النمو لم يكن مستدامًا، حيث سجلت الواردات انخفاضًا حادًا بنسبة -١٨,٩% في ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مما يشير إلى إجراءات تقشفية، انخفاض القدرة الشرائية، سياسات حكومية للحد من الواردات ودعم المنتج المحلي.

### المطلب الثاني نموذج التحليل الرباعي SWOT لدراسة أثر الاستثمار المحلي والأجنبي على الميزان التجاري المصري من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

يعد تحليل SWOT أداة استراتيجية لفهم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تؤثر على الميزان التجاري لمصر خلال الفترتين المدروستين. يساعد هذا التحليل في تحديد العوامل المؤثرة في الصادرات، الواردات، الاستثمارات المحلية، والاستثمار الأجنبي المباشر، مما يساهم في اتخاذ قرارات أكثر فعالية لتحسين الأداء التجاري لمصر، وقبل التحليل يجب ان نوضح اثر اثار الفائض والعجز في الميزان التجاري المصري.

أولاً: اثار الفائض والعجز في الميزان التجاري المصري:

أ) الأثر الاقتصادي للفائض في الميزان التجاري: يترتب على فائض الميزان التجاري:

١. تحصل الدولة على العملات الأجنبية التي تضيفها لرصيداها من احتياطي النقد الأجنبي، والذي يتم استخدامه لتمويل السلع المستوردة وتسديد التزامات الدولة الخارجية.
٢. تقوية مكانة العملة المحلية في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قدرتها الشرائية.
٣. بناء قدرات انتاجية جديدة لتوسيع طاقة الدولة في إشباع الاحتياجات وزيادة الصادرات.
٤. الفائض في الميزان التجاري أيضًا يساهم في زيادة الأرباح والعائدات، فبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.
٥. توفير فرص لتشغيل الأيدي العاملة، وخفض البطالة؛ كنتيجة لزيادة القدرة على التصدير.

٦. فالفائض في الميزان التجاري يُعبّر عن عوامل صحية جيدة في الاقتصاد

ب) الأثر الاقتصادي للعجز في الميزان التجاري: يترتب على العجز في الميزان التجاري:

١. يتم استنزاف احتياطات الدولة من النقد الأجنبي؛ فيؤدي لزيادة ديون الدولة للخارج.
٢. انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية أمام العملات الأخرى.
٣. عدم القدرة على خفض البطالة وتوفير فرص عمل.

٤. التأثير بالسلب على الأرباح والعائدات، وبالتالي يؤثر بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي.

٥. فعجز الميزان التجاري يُعبّر عن عوامل الضعف الذي يُعاني منه الاقتصاد.

#### ثانياً: تحليل نتائج تحليل التحليل الرباعي SWOT.

يُعد نموذج التحليل الرباعي SWOT أداة تحليل استراتيجي تُستخدم لتقييم الوضع الحالي لأي منظمة أو قطاع اقتصادي من خلال أربعة عناصر رئيسية: نقاط القوة (Strengths) التي تمثل الميزات والموارد التي تمنح ميزة تنافسية، ونقاط الضعف (Weaknesses) التي تعكس العوامل الداخلية التي قد تعيق الأداء، والفرص (Opportunities) التي تمثل العوامل الخارجية التي يمكن استغلالها لتحقيق النمو والتوسع، والتهديدات (Threats) التي تشير إلى المخاطر والتحديات الخارجية التي قد تؤثر سلباً على الأداء. يستخدم هذا النموذج على نطاق واسع في التخطيط الاستراتيجي، حيث يساعد في فهم البيئة الداخلية والخارجية، واتخاذ قرارات مبنية على تحليل دقيق للفرص والتحديات التي تواجه قطاعاً معيناً أو اقتصاداً بأكمله، وبناءً على الجداول والأشكال السابقة التي توضح حجم الصادرات والواردات والاستثمارات المحلية والأجنبية يتضح طبقاً للتحليل الرباعي الآتي:

#### (أ) نقاط القوة (Strengths)

##### ١. تنوع الأسواق التصديرية وتوسعها

- شهدت الصادرات المصرية زيادة ملحوظة في الأسواق العربية والآسيوية، حيث ارتفعت الصادرات إلى الدول العربية من ٢,١ مليار دولار في ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٥,٤ مليار دولار في ٢٠١٣/٢٠١٤.

- توسعت الصادرات إلى الدول الآسيوية غير العربية من ٢,٠ مليار دولار إلى ٤,٩ مليار دولار في ٢٠١٢/٢٠١٣، مما يشير إلى توسع مصر في الأسواق الآسيوية.

## ٢. ارتفاع القدرة التنافسية للصادرات المصرية

- بعد تحرير سعر الصرف في ٢٠١٦، أصبحت المنتجات المصرية أكثر تنافسية عالميًا، مما أدى إلى زيادة الصادرات خلال بعض الفترات.

- ارتفعت الصادرات إلى ٤٣,٩ مليار دولار في ٢٠٢١/٢٠٢٢، وهو أعلى مستوى في الفترة الأخيرة، ما يعكس تحسنًا في الطلب العالمي.

## ٣. تحسن الاستثمارات المحلية وزيادة المشروعات القومية

- ارتفعت الاستثمارات المحلية بشكل مطرد، حيث زادت من ٦,٨٥ مليار دولار في ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٤٤,٣ مليار دولار في ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مما يعكس اهتمام الحكومة بمشروعات البنية التحتية والتنمية الاقتصادية.

- ساهمت المشروعات القومية الكبرى، مثل شبكات الطرق، الطاقة، وتوسيع الموانئ، في تعزيز بيئة الأعمال وجذب المستثمرين.

## ٤. نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الفترات

- سجل الاستثمار الأجنبي المباشر قفزة ضخمة بنسبة ٣٥٩% في ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مما يشير إلى ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري.

- اجتذبت مصر استثمارات ضخمة في قطاعات الطاقة، النقل، والصناعة.

#### **(ب) نقاط الضعف (Weaknesses)**

##### **١. التذبذب في أداء الميزان التجاري**

- شهد الميزان التجاري المصري تقلبات كبيرة خلال الفترتين المدروستين، خاصة بسبب الأزمات المالية العالمية وتأثير الأحداث السياسية على تدفقات التجارة والاستثمار.
- سجلت الصادرات انخفاضًا بنسبة -١٧,٨% في ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مما يشير إلى تحديات تواجه قطاع الصادرات، مثل ضعف التنوع في المنتجات التصديرية.

##### **٢. اعتماد الميزان التجاري على أسواق محددة**

- لا يزال الاتحاد الأوروبي والدول العربية يمثلان النسبة الأكبر من الصادرات والواردات، مما يزيد من مخاطر الاعتماد على أسواق تقليدية دون تنويع كبير.
- الصادرات المصرية إلى روسيا ودول الكومنولث المستقلة وأستراليا ظلت محدودة جدًا طوال الفترتين، مما يشير إلى ضعف العلاقات التجارية مع هذه الدول.

##### **٣. ضعف التنوع في هيكل الصادرات**

- تظل الصادرات المصرية معتمدة على المنتجات التقليدية مثل البترول، المواد الخام، والسلع الزراعية، مع غياب الصناعات

التصديرية ذات القيمة المضافة العالية مثل التكنولوجيا والصناعات الثقيلة.

#### ٤. تقلبات الاستثمار الاجنبي المباشر

- رغم تسجيل قفزات في بعض الفترات، إلا أن الاستثمارات الأجنبية شهدت تراجعاً حاداً خلال الأزمات، مثل -٦٨% في ٢٠١٠/٢٠١١، مما يعكس حساسية المستثمرين للتغيرات الاقتصادية والسياسية.

#### ج) الفرص (Opportunities)

##### ١. التوسع في الأسواق الأفريقية والآسيوية

- رغم ضعف التجارة مع الدول الأفريقية غير العربية، فإن هناك فرصاً لتعزيز التعاون التجاري، خاصة مع منطقة الكوميسا والأسواق الناشئة في شرق وغرب إفريقيا.
- يمكن لمصر تعزيز صادراتها إلى الأسواق الآسيوية مثل الصين والهند وماليزيا، التي لديها طلب متزايد على المنتجات الصناعية والزراعية.

##### ٢. تعزيز القيمة المضافة للصادرات المصرية

- دعم القطاعات الصناعية مثل الصناعات التحويلية، الصناعات التكنولوجية، والطاقة المتجددة يمكن أن يساعد في تحسين الميزان التجاري وزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية.
- تطوير سلاسل الإمداد والتصنيع المحلي سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على الواردات وتحقيق التوازن في التجارة الخارجية.



### ٣. تحسين بيئة الاستثمار وزيادة الشراكات الاستراتيجية

- مع استمرار الإصلاحات الاقتصادية والتشريعات الاستثمارية الجديدة، يمكن لمصر جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الحيوية.
- الاستفادة من مبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق الصينية يمكن أن تفتح فرصًا تجارية جديدة مع آسيا.

### ٤. الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية

- يمكن لمصر تعزيز صادراتها عبر اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، الدول الأفريقية، والدول العربية.
- الانضمام إلى مناطق التجارة الحرة الجديدة سيزيد من قدرة المنتجات المصرية على المنافسة في الأسواق العالمية.
- الاستفادة من انضمام مصر لمنظمة البريكس وفتح أسواق روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا

### (د) التهديدات (Threats)

#### ١. التأثير بالأزمات الاقتصادية العالمية والتقلبات المالية

- تأثرت الصادرات والواردات المصرية بالأزمات المالية العالمية، مثل الأزمة المالية ٢٠٠٨، وتأثيرات جائحة كورونا ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- أدت هذه الأزمات إلى تقلبات في الطلب العالمي وارتفاع تكاليف الإنتاج، مما أثر على الميزان التجاري المصري.

## ٢. زيادة التضخم وارتفاع تكاليف الإنتاج

- ارتفاع أسعار المواد الخام والطاقة أثر بشكل كبير على تكلفة الإنتاج المحلي، مما قلل من القدرة التنافسية للصناعات المصرية.
- قد تؤدي التغيرات في أسعار الصرف وارتفاع التضخم إلى زيادة تكلفة الاستيراد وتفاقم العجز التجاري.

## ٣. قيود التجارة العالمية والسياسات الحمائية

- يمكن أن تؤدي السياسات الحمائية التي تتبناها بعض الدول، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى فرض رسوم جمركية أعلى على الصادرات المصرية، مما يحد من نموها.
- ضعف البنية التحتية اللوجستية والتجارية
- رغم التحسن في بعض المشروعات، إلا أن تحديات مثل ارتفاع تكاليف النقل، تأخر تنفيذ بعض المشروعات، وضعف سلاسل الإمداد قد تؤثر على قدرة مصر على المنافسة التجارية.

## ثالثاً: التوصيات الاستراتيجية بناءً على تحليل SWOT

١. تنويع الأسواق التصديرية عبر تعزيز العلاقات التجارية مع الدول الآسيوية والأفريقية، وتقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية.
٢. الاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة، مثل الصناعات التحويلية والتكنولوجيا والطاقة المتجددة، لتعزيز تنافسية المنتجات المصرية عالمياً.
٣. تعزيز بيئة الاستثمار الأجنبي والمحلي عبر تحسين التشريعات الاقتصادية وتقديم حوافز للاستثمارات طويلة الأجل.

٤. تحقيق التوازن في الميزان التجاري من خلال تشجيع الإنتاج المحلي للحد من الاستيراد، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الصادرات.
٥. تطوير البنية التحتية اللوجستية والتجارية لتحسين تدفق التجارة وتعزيز قدرة مصر على المنافسة في الأسواق العالمية.

### الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار المحلي والأجنبي يلعبان دورًا محوريًا في تحسين الميزان التجاري المصري، حيث يسهمان في زيادة الإنتاج المحلي، تعزيز الصادرات، وتقليل الاعتماد على الواردات. أظهرت نتائج البحث أن هناك علاقة وثيقة بين تدفقات الاستثمار وأداء الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)، حيث شهدت بعض الفترات تحسنًا ملحوظًا في الميزان التجاري نتيجة زيادة الاستثمارات، بينما تأثرت الفترات الأخرى سلبًا نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي أثرت على مناخ الاستثمار.

كما أظهر تحليل SWOT أن مصر تمتلك العديد من نقاط القوة، مثل تنوع الأسواق التصديرية وزيادة القدرة التنافسية للصادرات بعد تحرير سعر الصرف، إلى جانب الفرص الواعدة التي يمكن استغلالها، مثل التوسع في الأسواق الآسيوية والأفريقية وتعزيز الصناعات ذات القيمة المضافة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، مثل التذبذب في أداء الميزان التجاري، ضعف التنوع في هيكل الصادرات، وزيادة الاعتماد على أسواق محددة.

## النتائج

١. العلاقة بين الاستثمار والميزان التجاري: أظهرت الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين حجم الاستثمارات (المحلية والأجنبية) وتحسن الميزان التجاري المصري، حيث ساهمت الاستثمارات في زيادة الإنتاج المحلي وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق العالمية.
٢. تحسن أداء الميزان التجاري في بعض الفترات نتيجة زيادة الاستثمارات: لوحظ أن الميزان التجاري شهد تحسناً ملحوظاً خلال الفترات التي شهدت تدفقات استثمارية كبيرة، مثل مرحلة ما بعد تحرير سعر الصرف في ٢٠١٦، حيث ارتفعت الصادرات المصرية نتيجة زيادة تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية.
٣. التذبذب في الميزان التجاري بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية: تأثرت حركة التجارة الخارجية سلباً خلال بعض الفترات، مثل الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)، ثورات الربيع العربي (٢٠١١)، وجائحة كورونا (٢٠٢٠-٢٠٢١)، حيث أدت هذه الأزمات إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي وانخفاض الصادرات المصرية.
٤. اعتماد الميزان التجاري على أسواق تقليدية وعدم تنويع الوجهات التصديرية: رغم تحسن الصادرات المصرية، إلا أن الميزان التجاري لا يزال يعتمد بشكل كبير على الأسواق التقليدية، مثل الاتحاد الأوروبي والدول العربية، مع ضعف في التوسع نحو الأسواق الأفريقية والآسيوية غير العربية.
٥. ضعف التنوع في هيكل الصادرات: أظهرت البيانات أن الصادرات المصرية لا تزال تعتمد بشكل أساسي على السلع الأولية مثل البترول، المواد الخام،

والسلع الزراعية، مع غياب الصناعات التصديرية ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات التكنولوجية والتحويلية.

٦. تأثير تقلبات الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري: سجل الاستثمار الأجنبي المباشر قفزات كبيرة في بعض الفترات، مثل ٢٠٢٣/٢٠٢٤ حيث ارتفع بنسبة ٣٥٩%، لكنه شهد أيضًا تراجعًا حادًا خلال الأزمات، مثل انخفاضه بنسبة ٦٨% في ٢٠١٠/٢٠١١، مما يعكس حساسية المستثمرين الأجانب تجاه التغيرات السياسية والاقتصادية.

٧. أهمية المشروعات القومية في تعزيز الاستثمار والتجارة: لعبت المشروعات القومية الكبرى مثل مشروعات البنية التحتية، تطوير الموانئ، وشبكات الطرق دورًا هامًا في تحسين بيئة الأعمال، مما ساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين تدفق التجارة الخارجية.

٨. ارتفاع تكاليف الإنتاج والتضخم وتأثيرهما على الصادرات: أدى ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة التضخم وزيادة أسعار المواد الخام إلى التأثير سلبًا على القدرة التنافسية للصناعات المحلية، مما جعل بعض المنتجات المصرية أقل جاذبية في الأسواق الخارجية.

### التوصيات

١. ينبغي لمصر العمل على تقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية من خلال تعزيز العلاقات التجارية مع الدول الأفريقية غير العربية، وتوسيع نطاق الصادرات نحو الأسواق الآسيوية مثل الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا.

٢. من الضروري الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الصناعات التحويلية، التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، لزيادة تنافسية المنتجات المصرية وتحقيق نمو مستدام في الميزان التجاري.
٣. تعزيز البيئة الاستثمارية من خلال تبسيط الإجراءات البيروقراطية، توفير حوافز ضريبية للاستثمارات طويلة الأجل، وتحسين الإطار التشريعي لضمان استقرار الاستثمارات في مصر.
٤. تحسين البنية التحتية اللوجستية والتجارية من خلال تطوير الموانئ، شبكات النقل، ومناطق التخزين الحديثة يمكن أن يساهم في تقليل تكاليف التجارة، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد، مما يعزز من تدفق التجارة الخارجية ويزيد من تنافسية المنتجات المصرية.
٥. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل الميسر، وبرامج التدريب، والمساعدة في دخول الأسواق الدولية، مما يمكنها من المساهمة بشكل أكبر في تحسين الميزان التجاري.
٦. وضع سياسات تهدف إلى تقليل الاعتماد على الواردات من خلال دعم الصناعات المحلية، وتشجيع بدائل الإنتاج المحلي، مع ضمان عدم التأثير السلبي على توافر السلع الأساسية في السوق المحلي.
٧. تحسين القدرة التنافسية للصادرات المصرية الاستثمار في البحث والتطوير، وتحسين الجودة، وتبني معايير دولية للمنتجات، مما يساعد على زيادة الطلب على المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية.

### قائمة المراجع

#### أولاً: الكتب والابحاث باللغة العربية

١. بن عامر مصطفى. "تأثير الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر الثالثة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، (٢٠١١)
٢. بندر بن صقر. "الاستثمار الأجنبي المباشر". مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، فرع دمنهور، المجلد ٢٩، العدد ٣٢ (٢٠١٧)
٣. حمدان، ولاء، مطلق الخالدي، جراح، العازمي، ولافي. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية في مصر". مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، المجلد ٤٥، العدد ٤ (٢٠٢٤)
٤. رفيق لوعيل، أثر اللامركزية على الاستثمار المحلي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، (٢٠١٢)
٥. زينب عليوة. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر". المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط، المجلد ١٩، العدد ٢ (٢٠١١)

٦. السنطاوي، وأحلام. "العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والمحلي وأثرهما على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠١٧/٢٠١٨".  
المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (٢٠٢١)
٧. سيد عابد مخيمر. "المحددات الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري للفترة ١٩٨٠-٢٠١٥". المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد ١، العدد ٢ (٢٠١٦)
٨. سيدة كمال قرطام. "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من الفقر".  
مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية السياسة والاقتصاد، المجلد ٢٢، العدد ٣ (٢٠٢١)
٩. شادي شحادة. "أهمية الاقتصاد الأخضر في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر". مجلة اقتصاد شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر، المجلد ٢٠، العدد ٢ (٢٠٢٤).
١٠. عبد الحفيظ، صفوت أحمد. "دور الاستثمار في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص". المجلة المصرية للقانون الدولي ١٨، العدد ١ (٢٠١٠)
١١. عبد الحليم الغندور، وتغريد محمد عاطف. "الأزمة الروسية الأوكرانية وأثرها على الميزان التجاري المصري (دراسة قياسية)". المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية) (٢٠٢٥)
١٢. عبد اللاوي، وعبد السلام. "أهمية تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في تحقيق التنمية الشاملة - تركيا نموذجًا". مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد ٣، العدد ١ (٢٠١٩)



١٣. عدلي شاكر. "تأثير التعقيد الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، المجلد ١٤، العدد ٤ (٢٠٢٣)
١٤. محمد إبراهيم، محمد عباس. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في مصر ١٩٩١-٢٠٢٠". مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، المجلد ٢٤، العدد ٢ (٢٠٢٣)
١٥. محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار، القاهرة: دار الفكر الجامعي، (٢٠٠٩)
١٦. محمد الشافعي. "الميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا: نموذج الجاذبية". المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، المجلد ٣٧، العدد ٣ (٢٠٢٣)
١٧. محمد الغايش، ومسعود محمد. "السيطرة على عجز الميزان التجاري المصري في إطار التنمية المستدامة". مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد ٥٨، العدد ٦ (٢٠٢١)
١٨. محمد إمام، وآخرون. "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة في مصر". مجلة العلوم البيئية، جامعة عين شمس، المجلد ٥٠، العدد ٦ (٢٠٢١)
١٩. محمد غالي، "انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو فعال في التأثير الاقتصادي في الدول العربية". مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية - كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد ١٤ (٢٠٠٩)

٢٠. مصبح الكلباني، راشد ناصر، نزار محمد أحمد، ومحمد زهر الدين زكريا. "استثمارات المؤسسات الأجنبية: الأنظمة القانونية وانعكاساتها على السياسات لتحقيق التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة." مجلة ماليزيا الشريعة والقانون ١١، رقم ٢ (٢٠٢٣).
٢١. معروف هوشيار، الاستثمارات والأسواق المالية، عمان: دار الصفاء للنشر، (٢٠٠٣)
٢٢. نجاه عبد الوهاب، "محددات عجز الميزان التجاري المصري خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٢١)." المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٨، العدد ١٦ (٢٠٢٣)
٢٣. ياسر عبد الرازق، وآخرون. "دراسة قياسية اقتصادية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر كمحدد للنمو: دراسة مقارنة بين الدول العربية النفطية ودول غرب أفريقيا الرئيسية." مجلة البحوث والدراسات الأفريقية وحوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل - جامعة أسوان، المجلد ١، العدد ١ (٢٠٢٠).

## ثانياً: التقارير

١. البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية، <https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series/>، تاريخ الدخول يناير ٢٠٢٥.
٢. قواعد بيانات البنك الدولي، وتقارير البنك المركزي المصري

ثالثاً: الكتب والابحاث الانجليزية

1. Alexander, Sidney S. "Effects of a Devaluation on a Trade Balance." Staff Papers-International Monetary Fund 2, no. 2 (1952)
2. Bahmani-Oskooee, Mohsen. "What are the long-run determinants of the US trade balance?." Journal of Post Keynesian Economics 15, no. 1 (1992)
3. Borensztein, Eduardo, Jose De Gregorio, and Jong-Wha Lee. "How does foreign direct investment affect economic growth?." Journal of international Economics 45, no. 1 (1998)
4. De Mello Jr, Luiz R. "Foreign direct investment in developing countries and growth: A selective survey." The journal of development studies 34, no. 1 (1997)
5. EL-Saied, Fatama Al-Zahraa SM, and Essam M. Elgenady. "ROLE OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN THE FIELD OF RENEWABLE ENERGY IN EGYPT." Journal of Environmental Science 49, no. 12 (2020)
6. Fernandez, Manuel. "Analysis of foreign direct investment in Egypt." International Journal of Economics and Management Studies 7, no. 11 (2020)
7. Greenwood, Jeremy. "Non-traded goods, the trade balance, and the balance of payments." Canadian Journal of Economics (1984).
8. Grieco, Joseph M. "Foreign investment and development: Theories and evidence." Investing in development (2021)

9. Lall, Sanjaya. "Theories of direct private foreign investment and multinational behaviour." Economic and political weekly (1976)
10. Marandu, Edward Elirehema, and Tebo Ditshweu. "An overview of the key theories of foreign direct investment: The way forward." Advances in Social Sciences Research Journal 5, no. 12 (2018).
11. Moosa, Imad A. "Theories of foreign direct investment." In Foreign Direct Investment: Theory, Evidence and Practice, pp. 23-67. London: Palgrave Macmillan UK, 2002.
12. Moosa, Imad. Foreign direct investment: theory, evidence and practice. Springer, 2002.
13. Opoku, Eric Evans Osei, and Micheal Kofi Boachie. "The environmental impact of industrialization and foreign direct investment." Energy Policy 137 (2020)
14. Pandya, Sonal S. "Political economy of foreign direct investment: Globalized production in the twenty-first century." Annual Review of Political Science 19, no. 1 (2016)
15. Parikh, Ashok, and Corneliu Stirbu. Relationship between trade liberalisation, economic growth and trade balance: an econometric investigation. No. 282. HWWA discussion paper, 2004.
16. Seid, Sherif. Global regulation of foreign direct investment. Routledge, 2018. Pp30-35